



الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

قاعدة بيانات الإتحاد العربي للنقابات Arab Trade Union Confederation Data Base

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

قاعدة البيانات

بطاقة تعريفية

العنوان:	بين الوعد و الوعيد: إطار جديد مع الشراكة مع تونس
الموضوع:	إقتصاد
المؤلف:	مروان المعشر, ALEXANDER DJERASSI , MARC PIERINI
صورة:	
النوع:	دراسة
اللغة:	عربية
سنة النشر:	14 نيسان/أبريل 2016
المصدر:	لا يوجد
الرابط الإلكتروني للمصدر:	لا يوجد

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

بين الوعد و الوعيد: إطار جديد مع الشراكة مع تونس

أكسب التطوير الديمقراطي الشامل للجميع الذي تُحرزه تونس، إلى جانب تصميمها على مكافحة الإرهاب، البلادَ إعجاباً واسع النطاق . لكن بعد سنوات خمس من الثورة، لاتزال الرياح الداخلية المعاكسة والزوابع الإقليمية تُربك تونس، ما يهدّد عملية انتقالها الديمقراطي . ولا يزال التونسيون بانتظار معالجة التطلّعات الاجتماعية والاقتصادية التي تسبّبت باندلاع ثورة العام ٢٠١١. وفي سبيل وقف المسار المُقلق الذي تنتهجه البلاد، والتصدّي للتحديات الاجتماعية-الاقتصادية التي تواجهها، وللمساعدة في تحقيق أهداف الثورة المتمثلة في الازدهار والحرية والكرامة، ينبغي على تونس وشركائها الدوليين اتباع نهج جديد يتمثّل في إطار شراكة يجمع بين إجراءات إصلاحية بقيادة تونسية وبين مساعدات دولية متنسقة ومكثّفة.

العملية الانتقالية في تونس تراوح مكانها

يعاني الاقتصاد التونسي من الفساد والتحدّيات البيروقراطية والأمنية والقانونية. ولمّا تتحقّق بعد المشاريع المنشودة في مجالات النم و والتنمية والبنية التحتية، في ظل تفاقم خيبة أمل التونسيين ومعها خطر تمزّق النسيج التوافقي الذي حافظ على صمود البلاد ومكّنها من المضي قدماً.

من شأن الانزلاق نحو عدم الاستقرار أن يجعل تونس أكثر عرضة إلى الأعمال الإرهابية، ويفاقم الأزمة في ليبيا والغموض في الجزائر، ويدفع آلاف التونسيين إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة أو الالتحاق بركب المهاجرين إلى أوروبا.

قد يُظهر النجاح والاستقرار في تونس أن ثمة إمكانية لإقامة نظام سياسي تعدّدي وخاضع إلى المساءلة في العالم العربي، كما يُمكن أن يطرح أسساً لمواجهة التحديات المنهجية في المنطقة.

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

احتياجات التمويل في تونس ليست كبيرة . والواقع أنه يمكن أن يكون للمستويات المتواضعة من الدعم المرکز والاستراتيجي تأثير ضخم إذا ماتمت الاستفادة منها بصورة فعّالة . حتى الآن، كان التنسيق الدولي والمتابعة ناقصين، مايزيد من صعوبة الخيارات الصعبة أصلاً المتعلقة بإجراء إصلاحات مهمّة.

يتعين على التونسيين أن يقوموا بالدور المنوط بهم . إذ يغرق الكثير من المساعدات والمشاريع في مستنقع البيروقراطية الموروث من النظام السابق. وما لم يكن التونسيون قادرين، في المقام الأول، على تجاوز هذا المستنقع وتنشيط وظائف الحكومة الأساسية مجدّداً على المدى الطويل، فلن يُحدث أي مستوى من الدعم الدولي فرقاً.

نهج عملي لتحقيق النجاح في تونس

ينبغي على الحكومة التونسية وشركائها الدوليين الأساسيين وضع إطار جديد للشراكة، يقوم على الالتزامات المتبادلة في خمسة مجالات تكمل بعضها البعض.

يمكن لشركاء تونس الدوليين الأساسيين وبتعاون تونسي أن يقوموا بما يلي:

تكثيف المشاركة مع تونس وتقديم المعونة اللازمة لمساعدتها في معالجة الأولويات الملحة .

يجب أن تكون المشاركة الدولية في إطار الشراكة قوية، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدات المالية والامتيازات التجارية، وأن تحفّز الإجراءات التي من شأنها جعل المساعدات الدولية أكثر فعالية ومعزّزة للنمو الاقتصادي.

يمكن أن تقوم الحكومة التونسية، وبدعم دولي، بما يلي :

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

للمساعدات الاقتصادية بغية تعزيز الشفافية (G7 +) قيادة آلية تنسيق يجب على شركاء تونس الدوليين الأساسيين أن . والمساءلة والمتابعة يشاركوا في هذا الجهد، مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص المرتبط به بحسب الحاجة . يمكن لآلية تنسيق المساعدات أن تسهم في وضع وتطوير الالتزامات المتبادلة فائقة الأولوية من جميع الأطراف .

تنشيط التواصل مع الرأي العام وإطلاق حوار شامل مع الأطراف المعنية فقد استنزفت الألاعيب . كافة حول السياسات العامة والقوانين الجديدة السياسية ثقة المواطن في عملية الإصلاح . وما لم تبدأ الحكومة بتشاور حقيقي ونشط مع المجتمع المدني، ستبقى جهود الإصلاح متوقفة .

تعزيز الإصلاحات التي يمكن أن تحظى بقبول الرأي العام، وإزالة العقبات التي تعترض سبيل النمو الاقتصادي، ولاسيما في المجتمعات التي تمثل صياغة هذه الإصلاحات وإقرارها وتطبيقها . المحلية المهمشة وإعطائها الأولوية، وكذلك تحسين القدرات العامة للبرلمان، مهمة كبيرة يجب أن تواصل الأطراف الفاعلة التونسية والدولية التركيز عليها .

وضع آلية سريعة لتنفيذ المشاريع الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية ثمة حاجة إلى تبني إجراءات جديدة في . والاجتماعية وتوفير فرص العمل مجالات التوريد والأمن والتنسيق بين الوزارات للمشاريع التنموية، بغية تحويل التمويل المحلي والخارجي إلى نتائج ملموسة بالنسبة إلى التونسيين، وخاصة الشباب والمجتمعات المهمشة .

التي ستُعقد في أيار /مايو (G7) توفّر قمة الدول الصناعية السبع الكبرى ٢٠١٦، واجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول /سبتمبر، ومؤتمر الاستثمار في تونس المتوقع أن يُعقد في الخريف المقبل، فرصاً لصياغة هذه الشراكة ووضعها موضع التنفيذ، في البداية من خلال إطلاق وتمكين آلية التنسيق والآلية السريعة الخاصة بها . وعندما يُبدي شركاء تونس مزيداً

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

من الالتزام بالعملية الانتقالية في البلاد وتمضي القيادة التونسية قدماً في الإصلاحات وإنجاز المشاريع، يمكن أن تترتب على ذلك ديناميكية قوية، بحيث تزيد خطوات كل طرف فعالية خطوات الطرف الآخر.



مروان المعشر

الوصفات الخاصة بالعلل التي تعاني منها تونس معروفة وجرت مناقشتها وتوثيقها من قبل الخبراء والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات التنمية، والأهم من جانب التونسيين أنفسهم. لا تهدف هذه الدراسة إلى طرح مجموعة بديلة من الوصفات، بل تسعى إلى توفير إطار عمل يعطي التونسيين وشركاءهم الدوليين فرصة أفضل لتطبيق تلك الوصفات وتحقيق النتائج المرجوة.

في غضون الأشهر الستة الماضية، وبالإشتراك مع زملاء في مؤسسة كارنيغي، عقد مؤلفو هذه الدراسة سلسلة من المشاورات المتصلة مع القيادة التونسية والنواب المنتخبين والأحزاب السياسية ورجال الأعمال والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين، للمساعدة في تحديد هذا الإطار. وقد تناول هذا الجهد مختلف القضايا بتواضع وإقرار بأن التونسيين وحدهم هم الذين يجب أن يحددوا مسار بلدهم.

من خلال الطاقة المتجددة والتركيز من جانب القيادة في تونس، ومن العديد من شركائها الدوليين، ربما يتمكن التونسيون من تحقيق الآمال والتطلعات التي سعوا إلى تحقيقها بشجاعة باسلة.

مقدمة

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

تتأرجح التجربة التونسية على حافة الهاوية بين الوعد والوعيد. وباعتبارها الدولة العربية التي لديها أفضل فرصة لتعزيز الانتقال السلمي من الديكتاتورية إلى الديمقراطية في المدى القريب، فإن أصداء نجاح تونس أو فشلها ستتردد في أنحاء العالم العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط.

يواجه¹ في هذا البلد الصغير، الذي يقلّ عدد سكانه عن ١١ مليون نسمة، المجتمع الدولي تحدياً شاقاً لا يحظى بما يستحق من الاهتمام . فمنذ ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أطاح الشعب التونسي بصورة سلمية حاكماً ديكتاتوراً، وأجرى حواراً سياسياً واسعاً وشاملاً، وصادق على دستور تقدّمي بصورة ملحوظة، وعقد جولات عدّة من الانتخابات الحرّة والنزيهة. والحال أن التطوّر الديمقراطي الأخير في البلاد يدين بالكثير إلى القدرة الفريدة التي تتمتع بها القوى السياسية المتعارضة والمجتمع المدني على الوصول إلى حلول وسط على الرغم من المواقف المتجذّرة، وعلى احترام العملية الديمقراطية . فقد تم تجديد الهيكلية الديمقراطية في البلاد، ويجري حالياً استكمالها بواسطة مجموعة من المؤسّسات الجديدة في طور التكوّن. ومع ذلك، لا يزال الذين فجّروا الثورة السلمية (إلى حدّ كبير عبر مطالب توفير العمل والحرية والكرامة الوطنية)، ينتظرون تحقيق نتائج ملموسة. والواقع أنه بعد سنوات خمس من عمر الثورة، يخشى البعض من أن حظوظهم لن تتحسن، وأن الفساد والنزعات السلطوية في الدولة تطفو مجدّداً على السطح.

لم تتحقّق الآمال التي أطلقتها الثورة، وأصبحت الحياة اليومية للمواطنين التونسيين أكثر صعوبة، ما أفسح المجال أمام السرديات السياسية المتطرّفة

في حين يتم إحراز تقدّم في إنشاء الأجهزة الديمقراطية في البلاد، لا تزال البرامج اللازمة لتفعيلها متخلّفة عن الركب . إذ لم تتحقّق الآمال التي أطلقتها الثورة، وأصبحت الحياة اليومية للمواطنين التونسيين أكثر صعوبة، ما أفسح المجال أمام السرديات السياسية المتطرّفة ، وأمام أرباب التجنيد لدى الجماعات الإرهابية الذين يروجون لتوفير راتب وشعور محدّد بالهدف . ومعروف أنّ البلدان التي تمرّ في مرحلة انتقال سياسي

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

تواجه مراراً تحديات اقتصادية وسياسية، بيد أن الوضع في تونس أصبح خطيراً، إذ تشكّل أعمال الشغب المناهضة للحكومة في القصرين، والتي انتشرت في أنحاء البلاد في كانون الثاني /يناير ٢٠١٦، والهجمات الإرهابية في بن قردان في آذار /مارس ٢٠١٦، نذيراً يجب أن يلقي آذاناً صاغية. فقد قال أحد منظّمي الاحتجاج في القصرين لصحيفة فايننشال وحتى قبل هذه الهزّات، عبّر² "تايمز: "كل واحد منا هنا قنبلة موقوتة ٨٣ في المئة من التونسيين في العام ٢٠١٥ عن اعتقادهم بأن البلاد تسير³ في الاتجاه الخطأ.

وعدت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى بالمساعدة في تأمين عملية الانتقال الديمقراطي في تونس . وقد تمّ التعهد، وإعادة التعهد، بتقديم مليارات الدولارات من المساعدات والقروض الأجنبية . وقدّرت مصادر حكومية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ أن ما يصل إلى ٧ مليارات دولار من القروض والمساعدات وصلت إلى البلاد منذ ثورة العام ٢٠١١، وهناك المزيد على الطريق . وقدّم قادة تونس بعد الثورة التزامات بإجراء إصلاحات أقرّها المجتمع الدولي . مع ذلك، وعلى الرغم من هذا الدعم واسع النطاق والتوافق البلاغي في الآراء، لم تتجسّد المساعدات والإصلاحات على أرض الواقع بطرق واضحة بالنسبة إلى المواطنين العاديين، وواصلت تونس السير على طريق التراجع الاقتصادي، جنباً إلى جنب مع تصاعد التوترات الاجتماعية والاضطرابات والتطرف.

ومع اندلاع سلسلة من الأزمات الأخرى في المنطقة، عانت تونس من درجة من الإهمال غير المقصود، حيث مال القادة الدوليون إلى تحويل الانتباه عن هذه البلاد، التي تبدو مشاكلها متواضعة مقارنةً مع مشاكل ليبيا أو سورية أو العراق أو اليمن . ومع ذلك، إدارة الظهر لتونس ستكون أمراً مُخطئاً . وكما قال أحد كبار المسؤولين التونسيين مؤخراً :
وحدّر زعيم بارز آخر،⁴ "الديمقراطية لن تنجح هنا إن لم تُحقّق ماتعد به في مجلس خاص، من أنه مالم ينخرط العالم مجدّداً في خضمّ التحديات التي تواجه تونس، "فقد لانعود موجودين هنا لتلقي مساعدته "، عندما يستفيق القادة الدوليون على أزمة . وإذا ماغرقت تونس في عدم الاستقرار

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

أو الأزمات الاقتصادية، فإن تداعيات انتشار التطرّف والهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وضعف تونس أمام مواجهة الصدمات من جارتَيْها المباشرتَيْن، ليبيا والجزائر، ستكون محسوسة بسرعة.

تتنافس التحدّيات العديدة الهائلة في تونس على ترتيب الأولويات . فالتهديدات الأمنية والتحدّيات الاجتماعية- الاقتصادية التي تواجهها تعزّز بعضها البعض، وتفاقمها حالة عدم الاستقرار في المنطقة ككل . وبينما حظيت الهجمات الإرهابية البارزة في العامَيْن ٢٠١٥ و ٢٠١٦، والتي اشتملت على مهاجمين تدرّبوا في ليبيا باهتمام تونسي ودولي، فإن طبيعة وحجم المشاكل الاجتماعية-الاقتصادية في تونس يهدّدان أيضاً فرص نجاح البلاد، لابل تُعتبر معالجة هذه المشاكل أكثر تعقيداً، وتتطلّب قدراً أكبر من الاهتمام.

التجربة التونسية في مهبّ الريح



Alexander Djerassi

أدّت الانقسامات العميقة في المجتمع التونسي، في السنوات الحاسمة الأولى التي تلت الثورة، إلى التركيز على صياغة الدستور وإيجاد طريقة للتعاشيش بين الفئات الاجتماعية والسياسية، بدلاً من التركيز على الإصلاحات الاقتصادية أو الأمنية الجريئة. وقد أُنجيت اللائمة على المناخ السياسي المشاكس، وضعف المؤسّسات والأزمات الأمنية في الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية، باعتبارها أسباباً لاستمرار التأخير في

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

الإصلاحات، جنباً إلى جنب مع الفساد الذي استعاد أنفاسه، وانكماش النمو الاقتصادي.

والآن، تواجه تونس مزيجاً من التحديات الداخلية والخارجية . داخلياً، لا يزال الظلم المُمنهج الذي أغرق نظام ما قبل الثورة، يشكّل عبئاً ثقيلاً على البلاد. وأكّدت مقابلات أجريت مع مجموعة واسعة من الأطراف المعنية أن جزءاً كبيراً من جهاز الدولة - قوانينها وبيروقراطيتها ومحاكمها وشرطتها - لا يعمل من دون استخدام نفوذ كبير وسلطة وموارد . في ظل النظام السابق، كانت أجهزة الدولة المعقّدة والمعرّقة تعمل بمثابة قفل (وكانت مؤسسة الرئاسة هي المفتاح)، حيث كانت قادرة على إطلاق وتوجيه مشاريع التنمية والقرارات القانونية، وإتاحة الوصول إلى موارد الدولة. وبعد خمس سنوات على الثورة، لا تزال أدوات أجهزة الدولة تلجأ إلى ذوي السلطة والأقارب أو الأصدقاء في مواقع النفوذ، بيد أن المواطن العادي يشعر بأنه محروم، كما كان دائماً، من الوصول إلى مؤسسات الدولة والحوار والمزايا التي ينبغي أن تنبثق من المواطنة.

في بلد تتخلّل فيه البيروقراطية المنغلقة كل مراحل وجوانب الحياة الاقتصادية تقريباً، كان هناك تهيمش وتنفير شديد لقطاعات واسعة من السكان غير القادرين على تحسين أوضاعهم أو إعالة أسرهم. الإقصاء من الحياة الاقتصادية يدفع التونسيين إلى البحث عن بدائل، في الوقت الذي ينتظرون فرص العمل : البعض يشارك في أعمال الشغب والاحتجاجات العمالية، ويلجأ البعض الآخر إلى التطرّف والإرهاب، ويلجأ كثيرون غيرهم إلى الاقتصاد غير الرسمي للتهريب والنشاط الاقتصادي غير المرخّص به الذي يحرم الدولة من عائدات الضرائب ويستنزف ذخيرتها الهزيلة من الشرعية . وفي لقاءات خاصة جرت في كانون الثاني /يناير ٢٠١٦، قدّر مسؤولون تونسيون أن الاقتصاد غير الرسمي قد تجاوز الآن الاقتصاد الرسمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي.

وفقاً لمقاييس عديدة، ساء وضع الاقتصاد التونسي منذ قيام الثورة في أوائل العام ٢٠١١. فقد بلغ معدل البطالة العامة في البلاد ١٣ في المئة في

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

وبحلول العام ٢٠١٥، ارتفع إلى ١٥.٢ في المئة، على⁵ العام ٢٠١٠. وتصل البطالة بين⁶ الرغم من برنامج التوظيف الضخم في القطاع العام حديثي التخرج من الجامعات إلى مايقرب من ضعفي نظيرتها لدى عامة السكان، وفي العام ٢٠١٤ وصلت تقريباً إلى ضعف ماكانت عليه في العام وبلغ معدل⁷ ٢٠٠٦، وهو أعلى معدل في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي الوقت⁸ البطالة بين الشباب ٤٠ في المئة تقريباً في العام ٢٠١٢ نفسه، قدّر وزير المالية التونسي في أوائل العام ٢٠١٦ أن نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة تراجع إلى أقل من ١ في المئة.

تعتبر تونس عموماً البلد العربي الأكثر تقدماً في مجال حقوق المرأة وحظي دستور العام ٢٠١٤ بثناء خاص، لأنه تم بعد معركة طويلة تكريس مبدأ المساواة التامة في الفرص بين المرأة والرجل في نصوصه . ومع ذلك، يمكن أن يُخفي هذا الدستور التقدمي وضعاً كئيباً . ففي العام ٢٠١٥، حلّت تونس في المرتبة ١٢٧ من أصل ١٤٥ دولة من حيث المساواة بين الجنسين، بعد دولة الإمارات العربية المتحدة (١١٩) والبحرين (١٢٣) في وتعدّ قضايا¹⁰ (الخليج، ولكن قبل الجزائر (١٢٨) والأردن (١٤٠) المساواة بين الجنسين الآن مصدر قلق كبير في البلاد عندما يتعلق الأمر بالحقوق السياسية والحقوق المدنية والأسرية، والحقوق الاقتصادية والعنف الأسري، والرعاية الصحية (بما في ذلك الرعاية الصحية الإنجابية) وبالتالي فإن حقوق المرأة هي في صميم عملية الانتقال السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

كشفت الحكومات التونسية المتعاقبة النقاب عن خطط تهدف إلى توليد الأمل والفرص والمزيد من الكرامة، والتي تتوفر كنتيجة للعمل ولتجاوب الحكومة.

وتتضمّن هذه الخطط إعلانات عن عشرات مشاريع البنية التحتية (مثل إصلاح الطرق وتوفير خيارات لوسائل النقل، وزيادة إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، وتوسيع الموانئ ومرافق التصدير)، فضلاً عن الإصلاحات القانونية كي تصبح ممارسة الأعمال التجارية أسهل وأرخص لكن كلاً من حطّي الجهود هذين.

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

- المشاريع التنموية والإصلاحات الاقتصادية - تعثراً. ويُعزى ذلك جزئياً¹¹ إلى البيئة السياسية المضطربة التي حجت أو أخّرت تدليل العقبات يحكم تونس حالياً ائتلاف غير متوقع من الأحزاب العلمانية والإسلامية : وهو يعكس نتائج انتخابات ديمقراطية، ويوفر شكلاً من أشكال الائتلاف عبر الأرقام. غير أن البعض يقول إن هذا الوضع يخفي اختلافات جوهرية بين مشاريع مجتمعية متناقضة، على سبيل المثال، حول مكانة المرأة في المجتمع. وهذا يُعتبر، بدوره، مصدر توتر كامن تحت سطح الاتفاق السياسي الظاهر.

إضافةً إلى تلك التحدّيات الداخلية، تواجه تونس عدوّاً إرهابياً مصمّماً يعمل داخل الحدود وعبرها، على شكل شبكات من المتطرفين الإسلاميين الذين ينظرون إلى تونس باعتبارها دولة مُعادية وأرضاً خصبة لتجنيد وقد تضرّر قطاع السياحة الرئيس في البلاد بشدّة في أعقاب¹² الأتباع الهجمات الإرهابية المدمّرة التي وقعت في العام ٢٠١٥، وتقلّص بنسبة¹³ ٥٠ في المئة.

تونس بلد صغير يقع بين جيران أكبر منه بكثير، ولا يمكن عزل مشاكله المحليّة عن التهديدات الخارجية التي يتعرّض إليها . وتأتي الاضطرابات في ليبيا على رأس هذه القائمة . صحيح أن مخاطر الجماعات الإرهابية الجهادية كانت قائمة قبل ثورة العام ٢٠١١ في تونس، إلا أن الشبكات الإرهابية القوية ازدهرت في المنطقة لأن الحرب الأهلية اجتاحت الدولة الليبية، فيما كافحت الحكومات الأخرى، وفشلت أحياناً، في السيطرة على أراضيها وحدودها. وتساهم حدود تونس التي يسهل اختراقها مع الدولتين الجارتين، الجزائر وليبيا، في إعادة تجهيز وتلاقح الجماعات الإرهابية . وقد انضم مايقدر بـ ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ من التونسيين إلى صفوف المقاتلين وهو مايمثل أكبر فصيل من أي بلد . كما حاول¹⁴ الأجانب في المنطقة،¹⁵ ضعف هذا العدد مغادرة البلاد وتم احتجازهم، وفقاً لوزارة الداخلية

تونس بلد صغير يقع بين جيران أكبر منه بكثير، ولا يمكن عزل مشاكله المحليّة عن التهديدات الخارجية التي يتعرّض إليها.

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

لا يمكن لتونس الاعتماد أيضاً على الاستقرار عبر حدودها الغربية. فقد تشهد الجزائر، التي تعتمد بصورة كبيرة على عائدات الطاقة للحفاظ على دولة الرفاه، اختفاء احتياطياتها من النقد الأجنبي، التي كانت قوية في السابق، بحلول نهاية العام ٢٠١٧ أو قبل ذلك، وفق المعدلات الحالية للسحب، ما يجعل الافتراضات التي لطالما تم التمسك بها حول مقاومة¹⁶ البلاد لعدم الاستقرار، موضع تساؤل.

تحديد العقبات التي تعترض التقدم

منذ العام ٢٠١١، تلقى التونسيون وعوداً ضخمة أكثر مما ينبغي، من قادة أجنبي وكذلك من قادتهم. جلّ هذه الوعود لم يتحقق إلى حدّ كبير. وبغضّ النظر عن مليارات الدولارات من القروض والمساعدات التي تلقتها تونس بالفعل، إلا أن أنماط الإفراط في الوعود وعدم الوفاء بها أضرت بالثقة بين المواطنين والقادة، وكذلك بين الحكومة والمانحين الدوليين. كما أن الفشل في إقامة مروحة أكثر فعالية من العلاقات بين الأطراف الرئيسية في تونس (الحكومة وقوات الأمن والأحزاب السياسية والنقابات العمالية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني) وبين تونس والشركاء الدوليين، يمكن أن يقوّض فرصة فريدة للترويج لنموذج حكم تعدّدي وجامع في العالم العربي، من شأنه أن يوفر أيضاً الفرص الاقتصادية والأمن لمواطنيه.



Marc Pierini

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

في الواقع، يُقرّ صنّاع السياسات الدوليون والتونسيون بالنمط المدمر لثنائية الوعد وخيبة الأمل . وثمة أيضاً توافق في الآراء في شأن المساهمين الرئيسيين في هذه الفجوة بين الخطاب وبين النتائج : العوائق الكامنة في حكومة ونظام سياسي يمرّان في مرحلة انتقالية، ومجتمع دولي مشتت ومُثقل بالأزمات المتتالية في أماكن أخرى.

يحتاج الاقتصاد التونسي إلى أن يخضع إلى قدر أكبر من المنافسة والتحديث، غير أن جماعات المصالح القوية، وفي مقدّمتها نقابات العمال وأرباب العمل في البلاد، تحتجّ بأن قواعدها هي التي ستحمّل التكاليف الأولية لتحرير الاقتصاد . ويمارس البيروقراطيون سلطة غير مباشرة لاعتماد أو إبطاء لائحة الإجراءات البيروقراطية على النحو الذي يرونه مناسباً. ويواجه التغيير، على شكل تشريعات أو مشاريع تنموية جديدة، عقبات بيروقراطية ومعارضة من جماعات المصالح، وفي بعض الحالات، تباطؤات وتيرة التغيير وباتت تدبّ دبّا . أما الشركاء الدوليون الذين يُعتبر نفوذهم حيال هذه المسائل التونسية الداخلية في حدّه الأدنى، فقد نفضوا أيديهم منها.

يشكّل تحفيز قادة تونس وصنّاع السياسات الدوليين على ضخّ المزيد من الطاقة لتحقيق الوعود التي تباطأ تحقيقها على مدى السنوات الخمس الماضية بعد الثورة، تحدياً متعدّد الأوجه. فعلى مستوى ما هناك التحدي السياسي، حيث يجب أن يؤمن صنّاع القرار بأن المخاطر والمكافآت السياسية تُبرّر زيادة الاستثمار . وعلى مستوى أساسي، ثمة تحدّ أكثر تقنية أو بيروقراطية : إذ كيف يُمكن أن تتجح الجهود المبذولة حيث فشلت الجهود السابقة؟ الإجابة عن هذا السؤال تتطلّب تقييم مصادر خيبة الأمل بأمانة (الوعود الدولية التي لم تتحقق، وكذلك العقبات البيروقراطية وغيرها داخل تونس)، هذا علاوة على دراسة أحد المجالات التي تم فيها إحراز بعض التقدّم مؤخراً: قطاع الأمن.

يتمثّل مفتاح تحقيق التقدّم في تحديد الأولويات بصوة واقعية، وإيجاد وتمكين آليات جديدة تهدف إلى التغلّب على العقبات والمعوقات التي حالت

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

حتى الآن، كان تحديد الأولويات صعباً¹⁷. دون تحقيق تقدّم في الماضي المنال. فقد اصطدمت وعود السياسيين والممولين الدوليين بقيود البرلمان الذي يعاني من شحّ الموارد، والبيروقراطية المعقّدة، وانعدام التنسيق بين المانحين الدوليين. حدود المساعدة الدولية

يُشير التونسيون من مختلف الأطياف السياسية إلى التكلفة الاجتماعية المتوقّعة للإصلاحات الاقتصادية الليبرالية لتبرير تأخير تنفيذها أو معارضتها برمتها. ويعترف اتحاد العمال الرائد في تونس بأن ثمة حاجة إلى قدر من الإصلاح الاقتصادي لتحفيز النمو على المدى الطويل، غير أنه يجادل بأن البلاد ضعيفة جداً لاستيعاب فترة من التكيّف الهيكلي. وكثيراً ما يندرّع القادة السياسيون التونسيون الذين يسافرون إلى العواصم الغربية بالحاجة إلى زيادة كبيرة في المساعدات الاقتصادية المقدّمة إلى تونس للتخلّص من أكلاف عملية الإصلاح أو تخفيفها. والأمر يعود إلى أصحاب المصلحة التونسيين لتحديد أولويات الإصلاح، حيث لن يكون توافق الآراء الذي تتم صياغته خارج البلاد مقبولاً من الناحية السياسية في بيئة مابعد الثورة.

وهذا يساعد في تفسير السبب في أن القمة الدولية التي عُقدت في العام ٢٠١١ في دوفيل في فرنسا، أصبحت أخيراً لعدم الوفاء بالوعد وخيبة الأمل التونسية تجاه الضمانات الدولية، على الرغم من أنها تمخّضت عن التزام بتقديم ٤٠ مليار دولار من مجموعة البلدان الصناعية الثماني، ودول الخليج والمؤسّسات المالية الدولية لدعم الدول (G8) الكبرى آنذاك العربية التي تسعى إلى تحقيق الإصلاح الديمقراطي في أعقاب وقد عاد رئيس الوزراء التونسي آنذاك (الرئيس¹⁸). الانتفاضات الشعبية (الحالي) من القمة، ليعلن أنه ستتم تلبية طلبه بالحصول على مبلغ ٢٥ مليار دولار لمساعدة تونس، وهو التزام من المجتمع الدولي لم يتجسّد على أرض الواقع.¹⁹

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

إضافةً إلى بعض الازدواجية في الحساب وتضخّم مبالغ المساعدات الموعودة، لم تراعى التزامات مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى آنذاك الطابع المعقّد لعملية المتابعة في تونس ومع وكالات المعونة (G8) الدولية، في الوقت الذي كان السياسيون التونسيون يتعاطون مع الأزمات السياسية وعملية صياغة الدستور في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. وفي وقتٍ لاحق، عندما بدأت تونس تخرج من المعمة المباشرة للثورة بإقرار الدستور الجديد، تعرّضت البلاد إلى تدهور كبير في البيئة الأمنية، ما أدّى إلى جذب الانتباه بعيداً عن العقبات التي تواجهها برامج المساعدة الاقتصادية والإنمائية الخارجية.

على الرغم من خيبة الأمل السائدة، طلبت الحكومات التونسية في مرحلة ما بعد الثورة مساعدات اقتصادية كبيرة وحصلت عليها، على شكل منح وقروض و ضمانات قروض. ووفقاً لأحد التقديرات الحكومية، تلقت تونس بين العام ٢٠١١ والعام ٢٠١٥، من المؤسّسات المالية الدولية الكبرى وبنوك التنمية وشركاء تونس الدوليين الرئيسيين، حوالي ٧ مليارات دولار من المساعدة بأشكال مختلفة، بما في ذلك القروض . وفي العام ٢٠١٦، أعلن البنك الدولي عن تقديم المزيد من القروض إلى تونس بمبلغ ٥ و بينما تركت هذه المساعدات ²⁰ مليارات دولار على مدى خمس سنوات تأثيرات إيجابية في تونس، إلا أن فعاليتها كانت محدودة بسبب مواطن الضعف المؤسسية الكبيرة في البلاد، وعدم كفاية التنسيق بين الجهات المانحة، فضلاً عن مُجمل البيئة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية السائدة لسوء الحظ، اتجهت الجهات المانحة الدولية إلى التعبير عن الأسف إزاء معوقات "القدرة الاستيعابية" التي تحول دون أن تُحدث مساعداتها الأثر المنشود، بدل التركيز على الشراكة مع القادة التونسيين لمعالجة تلك ومن خلال إهمال التركيز على العقبات التي تحول دون أن ²¹ المعوقات تكون المساعدات الدولية فعّالة، يُمكن اتهام تونس وشركائها الدوليين بوضع العربة أمام الحصان.

تم تخصيص جزء كبير من المساعدة الدولية منذ قيام الثورة لدعم الميزانية، أساساً لدفع رواتب موظفي الحكومة وتعزيز الاستهلاك، وليس

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

الاستثمار، في البلاد . وشكّلت مساعدة تونس لتجنّب عجزها عن وفاء الديون مساهمةً إيجابية من جانب المجتمع الدولي . لكن الكثير من مساعدات التنمية تعثرت بسبب البيروقراطية وقضايا الاقتصاد السياسي على المستوى المحلي، وهناك نية لتقديم أشكال أخرى من المساعدة، بما في ذلك التدريب والإصلاحات التشريعية على المدى الطويل . والحال أن تونس في حاجة ماسّة إلى تدخلات من شأنها إيجاد فرص عمل والمساعدة في غرس أمل متجدّد لدى السكان . بيد أنه ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الدعم أوّلاً، أو في الوقت نفسه، لمواجهة العقبات المرتبطة بالقدرات التي أبطأت وتيرة تحقيق النتائج حتى الآن.

الإدارة العامة: قوة استقرار لكنها عائق أمام التغيير

جهاز الخدمة المدنية والبيروقراطية ثقيل الوطأة في تونس، والذي يُعتبر أحد أعمدة الاستقرار في البلاد منذ استقلالها في العام ١٩٥٦، وُصف في بيئة مابعد الثورة بأنه إحدى العقبات الرئيسة أمام النمو الاقتصادي والتنمية، وبأنه يعرقل القدرة الاستيعابية للمساعدات الدولية، ويكبح النشاط الاقتصادي. توظّف الإدارة العامة أكثر من ٦٠٠ ألف من ويقول مسؤولون تونسيون بارزون، في مجالسهم الخاصة،²² التونسيين إن البيروقراطية في البلاد يمكن أن تعمل بصورة أكثر كفاءة وفعالية، في حال إجراء خفض كبير في القوى العاملة . ووفقاً لدراسة أجرتها وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي في العام ٢٠١٥، فإن نحو ٣٠٠ نشاط اقتصادي مختلف تمثّل ٧٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (مثل نقل البضائع، وتنظيم الفعاليات الثقافية أو الرياضية، أو رعاية الأطفال) تحتاج إلى ترخيص حكومي، أو تدابير تتعلّق بالتوريد ، أو موافقة ذلك أن تداخل الأنظمة وانعدام الشفافية والمساءلة ونظم²³ البيروقراطية المعلومات القديمة، تعني كلّها أن الأذونات كثيراً ما تكون عرضة إلى تأخير غير مقصود أو تعسّفي . في مثل هذه البيئة أصبح الاقتصاد غير الرسمي للنشاط الاقتصادي غير المرخّص أكبر من الاقت صاد الرسمي، وهو يمثل الآن ما يصل إلى ٥٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

للبلاد، وفقاً لتقديرات خاصة من خبراء اقتصاديين تونسيين ومسؤولين حكوميين.

تواجه مشاريع البنية التحتية حالياً ثلاثة أنواع من العقبات : التعاون غير الفعال بين الوزارات؛ وعملية الشراء والدفع التي يصفها المسؤولون الحكوميون المعنيون بأنها مثيرة للسخط ومشوشة؛ وعوامل واقعية مثل الجدوى الفنية أو العيوب القانونية أو التحديات الأمنية . وتتفاقم كل هذه العقبات الثلاث الم ذكورة بسبب عدم وجود موظفين مؤهلين ملائمين أو مَفوضين على المستوى المركزي أو المحلي، لحلّها . وتواجه المناطق المحرومة بيئة صعبة للغاية بالنسبة إلى مشاريع التنمية . فالسكان المتمللون وعدم وجود بنية تحتية كافية للنقل، وتدهور مناخات سيادة القانون، يمكن أن تثني الشركات عن تقديم العطاءات في مشاريع التنمية المحلية، مايسفر عن تأخير طويل ورفع التكاليف بصورة باهظة أحياناً بالنسبة إلى الحكومة.

إطار ١. بين البيروقراطية وعدم الاستقرار

وصف أحد المسؤولين المحليين في إحدى المناطق الداخلية في تونس كيف تعرّث أحد مشروعات البنية التحتية ذو الحظوة الشعبية بسبب المناخات الأمنية السيئة في المنطقة، والعمليات المقيدة على صعيد إعداد الميزانية والمشتريات. ففي العام ٢٠١٢، خصّصت الحكومة مليوني دينار تونسي (نحو مليون دولار أميركي) لتوسيع أحد الطرق الرئيسية لاستيعاب حركة المرور في الاتجاهين. لم تتلقّ أول مناقصة عامة أي عروض من الشركات لتنفيذ المشروع، ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع معدل الجريمة وانعدام الأمن في المنطقة. ولم تتلقّ المناقصة الثانية أيضاً، والتي قدّمت المزيد من المال، أي عروض. أما المناقصة الثالثة، مقابل ٣.٥ ملايين دينار تونسي، فقد تلقت عرضاً واحداً، غير أن عملية الشراء ووضع الميزانيات منعت البلدية من إبرام عقد مع مقدّم عرض واحد. وبمجرد استلام الإذن البيروقراطي لمنح العقد إلى مقدّم العرض الوحيد، طالبت الشركة، والتي كانت على علم بأنه لا يوجد منافس لها، مبلغ ٥ ملايين

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

دينار تونسي. وحتى مطلع العام ٢٠١٦، لم تكن أعمال الطريق قد بدأت بعد.

أفاد دبلوماسيون أجانب في تونس ومسؤولون في الحكومة التونسية أن تكديساً ملحوظاً في تمويل مشاريع التنمية تراكم على مدى السنوات الأربع الماضية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أعلن رئيس الوزراء أنه حدّد ماقيمته ١٠ مليارات دينار تونسي (٥ مليارات دولار أميركي) من مشاريع البنية التحتية العامة المتعثّرة التي تعود إلى العام ٢٠١٢²⁴. وجدت الحكومات والمؤسّسات المالية الدولية أن من المستحيل صرف غالبية الأموال التي خصصتها للحكومة التونسية على مشاريع البنية التحتية التي تشتدّ الحاجة إليها. ووفقاً لمسؤولين، فإن أكثر من ١.٨ مليار دولار من المساعدات الدولية لمشاريع التنمية- أي الغالبية العظمى من المساعدات المخصّصة لذلك الغرض- لا تزال قيد البحث، في انتظار الموافقات من الحكومة التونسية، والعقود المنفّذة معها، لبناء أنظمة جديدة لشبكات المياه والطرق والسكك الحديدية والرعاية الصحية. وذكرت إحدى السفارات الأجنبية في تونس، والتي تدير محافظة مساعدات كبيرة، أنها قادرة على إنفاق ٣٠ في المئة فقط من الأموال المخصّصة لتونس على مشاريع التنمية، وهي نسبة اعتبرت أنها أعلى بكثير من النسبة التي تنفقها العديد من الجهات المانحة الدولية الأخرى.

وغداً أسبوع من الاضطرابات في جميع أنحاء البلاد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أعلن رئيس الوزراء الحبيب الصيد عن عددٍ من الإجراءات، من ضمنها إجراءان يهدفان إلى حلّ عقدة التأخيرات الإدارية وأوضح مسؤول حكومي، في وقت لاحق، أنه سيتم إدراج²⁵ المستعصية هذين الإجراءين في قانون جديد للاستثمار يصدر قريباً. فأولاً، طلبات الموافقة على الاستثمار التي تحتفظ بها الإدارة لمدة شهر واحد من دون ردّ ستُعتبر معتمدة. وثانياً، بعض العمليات، بما فيها تعيين موظفين ضروريين في الوزارات، لن تتطلب إشراف رئاسة الوزراء، ما يحدّ من احتمال حدوث اختناقات في العملية. وستكون إمكانية تنفيذ هذه القرارات،

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

على الرغم من اعتراضات جماعات مختلفة، بمثابة اختبار لقدرة الحكومة على تحسين الكفاءة.

تم الشروع في تغيير جذري في البيروقراطية على المدى الطويل، حيث تُبذل جهود لتخزين الإجراءات بطرق إلكترونية رقمية وتسريعها في بعض الوزارات . وتقترح الحكومة توظيف كادر جديد ممن يُعرفون بخبراء الفئة الأولى الخارجيين ودمجهم في مواقع القيادة والدعم في شتى المستويات البيروقراطية لتحديث وقيادة الإدارة . وطرح بعض المسؤولين والمعلقين فكرة تقديم حزم التقاعد المبكر في نهاية المطاف كأداة لتخفيف البيروقراطية إلى حدّ كبير . هذه الخطوات، جنباً إلى جنب مع "برامج التوأمة" التي طرحها الاتحاد الأوروبي بين تونس والإدارات الأوروبية والمناهج المجدّدة للموظفين العموميين، يمكن أن تساعد إلى حدّ كبير في ترقية الكفاءة، لكنها ستستغرق سنوات كي تؤتي أكلها . وفي الوقت نفسه، تدرس الحكومة إجراءات جديدة في عملية صنع القرار وآليات لتسريع المشاريع والسياسات ذات الأولوية القصوى، بناءً على تصريحات رئيس الوزراء في كانون الثاني/يناير.

العملية التشريعية: العقبات المتصلة بالقدرات والجدل العام

وضع الاقتصاديون في الحكومة التونسية، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، تدابير التقشف وتحرير الاقتصاد التي تهدف إلى تعزيز وتحويل الاقتصاد التونسي إلى محركٍ أرشق للنمو، مدفوعاً بزيادة المنافسة والاستثمارات الجديدة. ومع ذلك، الإصلاحات التي تعهّدت بها تونس (في اتفاقها مع صندوق النقد الدولي على سبيل المثال)، والتي من شأنها أن تقيد القطاع غير الرسمي وتقلص جدول رواتب القطاع العام، غير واردة سياسياً في البيئة الحالية . وحذر بعض أعضاء المجتمع المدني من أن التوتّرات الاجتماعية يمكن أن تحدث، بسبب هذه الجهود المثيرة للجدل . وتتطلب إصلاحات أخرى على أجندة الحكومة تشريعات صعبة، بما في ذلك إقرار قانون جديد للاستثمار، وإصلاح الجمارك وقانون جديد للضرائب، الأمر الذي من شأنه أن يفجّر مساومة ومنافسة شديدة وراء

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

الكواليس. وعبر سياسيون من مختلف ألوان الطيف السياسي عن حيرتهم إزاء ما إذا كان التونسيون على استعداد حقاً للانتقال إلى اقتصاد قائم على المنافسة.

تم الإعلان عن عشرات استثمارات القطاع الخاص الكبرى في تونس، لكنها تأخرت لاحقاً، في حين فوّتت تشريعات الإصلاح المنتظرة، مثل قانون الاستثمار وعناصر إصلاح القطاع المالي الموعد تلو الآخر. وكان غياب الإصلاح وتدهور الوضع الأمني تأثيراً سلبياً على المستثمرين الأجانب والتونسيين على حدّ سواء.

وقرّ العام ٢٠١٥ بعض الدروس الصعبة حول العملية التشريعية الجديدة في تونس، وكشف عن أوجه القصور الهامة، خاصة في البرلمان. ويبقى البرلمان الجديد غير مهياً إلى حدّ كبير للاضطلاع بدوره التشريعي المنصوص عليه دستورياً، حيث يفتقر أعضاء البرلمان إلى وجود الموظفين والمكاتب وأجهزة الكمبيوتر. وقد تم تخصيص موارد إضافية لدعم عمل البرلمان في قانون الموازنة الأخيرة، إلا أن خطط تحويل تلك الأموال إلى نظم دعم فعّالة تساعد المشرعين، مثل اختيار الموظفين وعملية التوظيف، لاتزال غير كافية. وفي ظل المؤشرات الحالية، وصف "أحد البرلمانيين الوضع بأنه "مستحيل".

العملية الديمقراطية التي تحظى بترحيب كبير لها ثمنها. إذ تُواجه التشريعات الجديدة فترة صياغة طويلة، تليها موافقة مجلس الوزراء، وكالعادة عملية نقاش ودراسة برلمانية تستغرقان أشهراً عدّة قبل التصويت بالموافقة أو الرفض.

وباستثناء القيود التلقائية على الموارد والإجراءات، يواصل المشرعون التونسيون مواجهة بيئة سياسية حساسة وغير مستقرة بعد الثورة، حيث تثير كل التشريعات التي ينظرون فيها تقريباً جدلاً كبيراً وغضباً شعبياً عارماً. ووصف مسؤولون حكوميون الشعب التونسي بأنه شديد الارتياب، حيث لم تنطلق حتى الآن جهودٌ لتدشين حوارات مجتمعية هدفها الحدّ من

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

التوتر. إشراك الشباب، على وجه الخصوص، من خلال القنوات الرسمية ولن يتمكّن قادة الحكومة والممثلون المنتخبون من²⁶ يمكن أن يكون تحدياً تحديد وترتيب أولويات تلك الإصلاحات، التي يمكن أن تنتج مكاسب اقتصادية سريعة للبلاد وتتجنب إحداث أزمة سياسية، إلا من خلال الاستماع إلى آراء التونسيين.

علاوة على ذلك، الفساد المستشري في الإدارة التونسية (الرشوة البسيطة والمحسوبية في التوظيف أو توفير الخدمات) واستمرار غياب المحاسبة على الفساد من عهد النظام السابق، يساعدان في تفسير شكوك المواطنين التونسيين وريبتهم. فقد قال تقرير صادر عن البنك الدولي إن الفساد في ظل النظام القديم، استغل أقارب الرئيس²⁷. "يخفق" الاقتصاد التونسي السابق والمقربون منه مصارف الدولة والأنظمة الحكومية لجمع الثروة. وفي ظل الحكومة الحالية، تمت إعادة رسملة المصارف الكبرى المملوكة للدولة، والتي تعاني من خطر الانهيار بصورة عاجلة، من دون إيلاء اهتمام يُذكر لمراجعة الحسابات والتحقيقات.

(International Republican Institute) "في استطلاع للرأي أجراه "المعهد الجمهوري الدولي في العام ٢٠١٥، قالت غالبية التونسيين إن (Republican Institute) توفير فرص العمل يجب أن يحظى بأولوية قصوى في الإنفاق الحكومي. وعندما سُئل المشاركون في الاستطلاع عن كيفية المضي قدماً في هذه وقدّر البنك²⁸. "الأولوية، كانت الإجابة الأكثر شعبية هي "الحدّ من الفساد الدولي في العام ٢٠١٤ أن الفساد كان يكلف نسبة ٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس، وأن "التهرب من الرسوم الجمركية والتهرب الضريبي وتجاوزات المشتريات العامة تقوّض المنافسة، من خلال محاباة الشركات التي لديها صلات أفضل بأهل المناصب ومن يمارسون والواقع أنه لا بدّ من التصدي للفساد كي يتم إيجاد فرص شاملة²⁹. "الفساد حقاً ولكي تنطلق المنافسة القوية وتُستعاد الثقة. وينبغي أن تقترن الآليات والبرامج الجديدة التي تهدف إلى إطلاق عجلة النمو في تونس بمضاعفة جهود الرقابة والمساءلة من أجل توليد الدعم الشعبي والحفاظ عليه.

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

إطار ٢. الشراكة التونسية-الدولية في قطاع الأمن

في الوقت الذي ضعفت فيه المساعدات الاقتصادية، حفّزت الهجمات الإرهابية الحكومة التونسية والمجتمع الدولي على العمل لتقديم المساعدة إلى قطاع الأمن. ولا ريب أنه لاتزال هناك حاجة إلى إصلاحات في قطاع الأمن تتجاوز المساعدات، بما فيها عملية إعادة تنظيم شاملة وتغييرات في السياسات وتدابير لمكافحة الفساد، لإرساء تونس على قاعدة أمنية مستدامة. وسيتطلب ذلك التغلب على المعارضة من داخل المؤسسة ومع ذلك، فإن الجهود المنسّقة لتقديم المساعدات في قطاع الأمن³⁰. الأمنية تنطوي على دروس قيّمة للتصدّي للتحديات البيروقراطية في القطاعات الأخرى.

في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠١٥ في سوسة، والذي أودى بحياة أكثر من ٣٠ شخصاً بمن فيهم عشرات السياح الأوروبيين، أطلقت تونس عملية لتنسيق المساعدة الأمنية مع مجموعة ، إضافةً إلى بلجيكا وإسبانيا (G7) البلدان الصناعية السبعة الكبرى ، (G7 + 3) والاتحاد الأوروبي. تنطوي هذه العملية، التي أُطلق عليها على جهود تصبّ في ثلاثة اتجاهات: أمن الحدود، والبنية التحتية للسياحة، زمام (G7) ومواجهة التطرّف العنيف، حيث يتولى أحد بلدان مجموعة المبادرة في تقديم المساعدة لكل اتجاه . يلتقي سفراء وموظفون كبار من هذه البلدان بانتظام تحت قيادة تونسية، إما على مستوى الجلسات العامة أو كمجموعات عمل من الخبراء، إضافةً إلى ممثلين عن رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، لتبادل المعلّ ومات وفهم الأولويات التونسية، وتنسيق استراتيجية المساعدات الأجنبية.

ساعدت الاجتماعات المنتظمة لكل العناصر الفاعلة، والدعم المقدّم من الرئاسة ورئيس الوزراء، في تحفيز الحكومة التونسية على التغلب على المعارضة البيروقراطية للتنسيق والتخطيط الوزاري. وعلى سبيل المثال، وجود حاجة إلى شرح موحّد لأولويات تونس (G7 + 3) حدّدت عملية على صعيد الاستراتيجية الأمنية والمساعدات، وعلى عكس الممارسة السابقة، نجحت الحكومة التونسية في تقديم وثيقة موحّدة صادرة من وزارة

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

الداخلية ووزارة الدفاع. وتجاوباً مع هذه الاستراتيجية، تقوم الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية بتوفير تحسين مستوى التجهيزات؛ وتمويل الأنشطة التدريبية الجديدة؛ وتوفير التوجيه بشأن التخطيط الاستراتيجي، والعمل المشترك، والتنسيق بين القوى المتعددة. ومع أن هذه البرامج لا ترقى بالضرورة بالإصلاحات البنوية العميقة، إلا أنها تحسّن فعالية الجيش والحرس الوطني التونسي، اللذين انخرطوا في عدد من العمليات ضد الجماعات المسلحة في البلاد وأحبطوا عدداً من محاولات التوغّل، وصداً بنجاح، على سبيل المثال، الهجمات المنسقة في بن قردان في آذار/مارس ٢٠١٦

الإمكانات الإيجابية للمشاركة المنسقة ذات (G7 + 3) أظهرت عملية الأولويات المرتبة بوضوح بين تونس والأطراف الدولية المعنية في تخفيف التلّكؤ البيروقراطي والاهتمام باحتياجات البلاد الملحة . إذ يُلزم إيقاع الاجتماعات المنتظمة المشاركين بحماية التقدّم الذي يتم إحرازه بشأن الالتزامات في بيروقراطياتهم . كما أن مشاركة ممثلين عن الرئاسة ورئاسة الوزراء تطرح سلطة تنفيذية موحّدة . وقد حان الوقت لتطبيق نهج مماثل منظم ونشط لتطوير الاقتصاد التونسي، وتطبيق الدروس المستفادة من الإنجازات وأوجه القصور في التجربة الأخيرة في قطاع الأمن.

حان الوقت لاتباع مقاربة جديدة: إطار شراكة

ينبغي على تونس وداعميها الدوليين أن يغتنموا الفرصة لصياغة إطار جديد للشراكة، قبل أن تخرج التحديات عن نطاق السيطرة، إدراكاً منهم بأن البلاد لا يزال لديها فرصة للتغلب على التهديدات التي تتراكم ضدها . ينبغي على الجميع تحديد الالتزامات الهامة الخاصة بالإصلاح والسياسة العامة والمساعدات، وكذلك الالتزامات الإجرائية، ووضع الآليات التي تساعد على تحويل التزامات جميع الأطراف إلى واقع ملموس . وعليه، تستطيع الحكومة التونسية والمجتمع الدولي والقطاع الخاص والمجتمع المدني جعل العام ٢٠١٦ والعام ٢٠١٧ عامي تحوّل بالنسبة إلى تونس.

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

ترتكز المبادرة الخاصة بإيجاد إطار شراكة تونسي على تقييم ذي ثلاثة محاور:

الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني في تونس موثق بصورة جيدة، وقد تمت مناقشة العديد من الوصفات باستفاضة.

الالتزامات الدولية الداعمة للعملية الانتقالية في تونس وافرة، والسياسات والأدوات المالية المتاحة مناسبة للوضع تماماً.

مع ذلك، ثمة حالة من الجمود، حيث تستمر الحكومة التونسية والجهات المانحة الدولية في تبادل اللوم لعدم وجود إجراءات حاسمة.

قطاع الأمن وحده هو الذي سجّل تقدماً ذا مغزى، ولو أنه مبكّر، من خلال أشكال مبتكرة من التعاون.

لذلك، إطار الشراكة التونسي الذي يهدف إلى كسر الجمود الحالي من خلال منهجية جديدة، سيغيّر بصورة جذرية الطريقة التي يتم من خلالها إجراء الحوار والإصلاحات بين الأطراف المعنية التونسية، والطريقة التي ستواصل من خلالها تلك الأطراف وشركاؤهم الدوليون مسعاها المشترك. وسيوفر إطار الشراكة حافزاً قوياً للسلطات التونسية لتبسيط جهاز صنع السياسات المعقّد إلى حد كبير، والذي أصبح يشكّل عائقاً كبيراً أمام التقدّم.

ينبغي على الجهات المانحة الدولية، كجزءٍ من إعادة إطلاق شراكة جديدة، أن تُظهر بوضوح دعمها السياسي المستدام من خلال الحفاظ على المشاركة رفيعة المستوى مع القادة المنتخبين ديمقراطياً في البلاد، وتعزيز جهود إيجاد فرص عمل فورية، عن طريق فتح فرص أكثر سخاءً للوصول إلى الأسواق أمام القطاعات التي تستخدم اليد العاملة بكثافة، والاستمرار في تقديم المساعدة لميزانية الاقتصاد الكلي والتنمية. وعلى الجهات المانحة الالتزام بتمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية لسنوات عديدة، وضمان تجديد المساعدة المالية عندما تتحوّل إلى طرق ومحطات توليد طاقة ومراكز رعاية صحية. يجب أن تستهدف الجهود

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

الدولية أيضاً القطاع الخاص التونسي من خلال تسهيل التنقل، وتقديم المساعدة للمستثمرين، وتوسيع برامج المساعدة والتدريب والتعليم الفني . باختصار، ينبغي أن تحظى البلاد بمشاركة قوية متنسقة مع العواقب الاستراتيجية المحتملة لنجاحها أو فشلها.

وكجزء هام من الجانب الذي يخصّها من الشراكة المتجدّدة، ينبغي على الحكومة التونسية إيجاد وتمكين آليات جديدة، تربط الإجراءات الجديدة بالترتيبات المؤسسية الجديدة لتنسيق المساعدات الدولية والاستفادة إلى أقصى حدّ ممكن من الدعم الدولي للمساعدة في خلق فرص العمل وتحقيق التنمية، ولاسيما في المجتمعات المحلية المهمّشة . وينبغي على الحكومة أيضاً أن تُقرّ وتطبّق حزمة إصلاحات تساعد المستثمرين التونسيين والأجانب على تحقيق الازدهار.

ينبغي على الحكومة التونسية وشركائها الدوليين اتخاذ خطوات متبادلة لإثبات جديّتهم، وتشجيع بعضهم البعض على اتخاذ تدابير أكثر طموحاً

ينبغي أن يشارك القطاع الخاص التونسي والمجتمع المدني في صياغة إصلاحات وآليات سريعة جديدة، بدعم من نظرائهما الدوليين، للمساعدة في ضمان أن تعالج هذه الترتيبات احتياجاتهم الفعلية . إضافة إلى ضمان أن تركز مقترحات الحكومات إلى الواقع وليس إلى التمنيّ، يمكن أن يحدّد القطاع الخاص والمجتمع المدني أيضاً الخطوات الإيجابية التي هما على استعداد لاتخاذها إذا، ومتى، أوفت الحكومات بالتزاماتها المحدّدة كجزء من إطار الشراكة.

في سياق استجابتها للاتجاهات الاقتصادية والأمنية المثيرة للقلق على مدى السنوات الخمس الماضية، طلب قادة تونس والمجتمع الدولي من بعضهما البعض بذل المزيد من الجهد . فقد طلبت تونس المزيد من ا لمعونات والاستثمارات الأجنبية، في حين طالبت الجهات المانحة الحكومة بإحراز المزيد من التقدّم في إقرار وتنفيذ الإصلاحات . والواقع أن الجهدين ضروريان، لكنهما ليسا كافيين لضمان خروج تونس من المأزق الحالي .

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

الشيء المفقود حتى الآن هو التركيز على تحديد الأولويات والتغييرات الإجرائية التي يمكن أن تقلص أو تزيل العقبات المختلفة التي تعترض سبيل التقدم، والتي عرقلت مسار تونس إلى الأمام.

نظراً إلى إرث من الشعور المتبادل بالإحباط، ينبغي على الحكومة التونسية وشركائها الدوليين اتخاذ خطوات متبلهلة لإثبات جدّيتهم، وتشجيع بعضهم البعض على اتخاذ تدابير أكثر طموحاً. البداية ستكون بمصادقة تونسية ودعم تمويلي دولي لآليات التنسيق الجديدة والسريعة بقيادة تونسية في النصف الثاني من العام ٢٠١٦

توصيات

يتعيّن أن تطلق تونس وشركاؤها الدوليون الأساسيون إطار شراكة جديداً يقوم على الالتزامات المتبادلة من كلا الجانبين في خمسة مجالات تكمل بعضها البعض.

يجب أن يساهم شركاء تونس الدوليون الأساسيون في إطار الشراكة الجديد من خلال.

رفع وتكثيف الدعم للاقتصاد التونسي، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم المالي، والمداخل إلى الأسواق، ومواصلة المساعدة النشطة، والانخراط مع قطاع الأمن في تونس.

يجب على حكومة تونس قيادة إطار الشراكة الجديد في عددٍ من المجالات عن طريق:

استناداً إلى الدروس المستقاة من عملية (+ G7) عملية تمكين مطوّرة للآلية ، في قطاع الأمن (+ G7 + 3) مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى لتنسيق المساعدات الخارجية والاستفادة منها، وينبغي على الحكومة التونسية أن تأخذ زمام المبادرة مع جميع الجهات المانحة الدولية ومع

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص المرتبط بها بحسب الحاجة، بهدف تسهيل الشفافية والمساءلة والمتابعة بين جميع الأطراف. تنشيط التواصل الشعبي وبدء حوار شامل جديد مع جميع أصحاب العلاقة، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني ورجال الأعمال والمواطنون، حول السياسات والقوانين الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الحساسة أو الجديدة. تعزيز المؤسسات وإعطاء الأولوية للإصلاحات، بما في ذلك الإدارة العامة والاستثمار والإصلاحات الجمركية، لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل وإيجاد فرص العمل وتوفير سيادة القانون.

تأسيس آلية سريعة للتغلب على العقبات والإسراع في تنفيذ المشاريع الاقتصادية فائقة الأهمية، خاصة مشاريع التنمية، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد فرص العمل.

دعم مكثف من المجتمع الدولي

الفرص وفيرة أمام المجتمع الدولي لتحسين جهود المساعدة التي بُذلت خلال السنوات الخمس الماضية، وتحديد أساليب دعم جديدة عبر مجموعة من المجالات التي يمكن أن تعضد الأهداف التونسية وتساعد في التحفيز على تحقيقها.

في المجال الاقتصادي، يتمثل الخط الأول في العمل على تحسين إمكانية وصول المنتجات الزراعية والمنسوجات التونسية إلى الأسواق، الأمر الذي يعتبر ذا أهمية قصوى لإيجاد فرص العمل وتوزيع الدخل. وقد سنّ الاتحاد الأوروبي تدابير مؤقتة تقضي بزيادة حصة زيت الزيتون بنسبة ٦٠ في المئة لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، لكن ينبغي عليه النظر في جعل هذه السياسات دائمة. كما يجب أن تتركز الجهود على تحديد أولويات وتسلسل عناصر "اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة" مع الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً العناصر التي من شأنها أن تؤدي إلى إيجاد فرص عمل بسرعة في تونس وإمكانية تنقل العمالة بين تونس والاتحاد الأوروبي. وبالمثل، ينبغي النظر في إحراز تقدّم لعقد اتفاقية للتجارة الحرة بين تونس

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

والولايات المتحدة، فضلاً عن اتخاذ تدابير مؤقتة يمكنها أن تضع، على سبيل المثال، قطاع النسيج التونسي على قدم المساواة مع المنافسين المغاربة في السوق الأميركية.

وبالمثل، فإن لزيادة الدعم المالي أهمية بالغة، ولاسيما في المستقبل القريب عندما يُحتمل أن تكون للإصلاحات الهيكلية آثار اجتماعية أكثر سلبية . حالة تونس ليست ذات شأن كبير، مقارنةً مع القرارات المالية الأخيرة للاتحاد الأوروبي في مايتعلق، من بين أمور أخرى، باليونان وتركيا . ثم أن زيادة الدعم المالي المستهدف لتونس ستقطع شوطاً طويلاً نحو تحسين الاستقرار الاجتماعي وإرساء أسس التنمية المستدامة على المدى الطويل.

في المجال الأمني، ينبغي مواصلة التعاون الفعّال الذي أُطلق في إطار وتوسيعه بحسب (G7 + 3) مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى + 3 الاقتضاء، بما في ذلك الدعم المالي والتقني، مع الاهتمام بدعم الإصلاحات اللازمة. ويجري حالياً إنجاز الكثير، بيد أن ثمة حاجة إلى نهج م توسط وطويل الأجل لجعل التحسينات الحالية في قطاع الأمن مُستدامة ودعم تونس في مواجهة بيئات لايمكن التنبؤ بها في ليبيا والمنطقة ككل. وفي المجال الاجتماعي، من الأهمية بمكان أن تسمح السلطات التونسية بتطوير مبادرات يُظهر فيها المواطنون، من بين أمثلة أخرى، التزامهم بتحسين الحوار السياسي، أو حماية البيئة، أو الابتكار التكنولوجي. وينبغي أيضاً توجيه الدعم الدولي لمثل هذه المبادرات المدنية، على الرغم من الصعوبات المعتادة في توجيه الأموال من المؤسسات الكبيرة إلى المشاريع الصغيرة، في الوقت الذي تُحفظ فيه لها المرونة التي تجعل مثل هذه المبادرات جديرة بالاهتمام.

التدابير الأخرى ذات الصلة يمكن أن تشمل:

اتفاقيات الأجواء المفتوحة مع الولايات المتحدة وأوروبا، التي من شأنها تسهيل الخدمات الجوية الفعّالة من وإلى تونس، ماسيؤدّي إلى إيجاد آلاف فرص العمل الجديدة، وكذلك رفع كفاءة المطارات وتحديثها وبناء مرافق

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

جديدة في المنتجات الرئيسية، بتمويل من خارج تونس، ربما مقابل حق ملكية الامتياز في المطارات.

(Millennium Challenge Corporation) "ينبغي أن تعيد" مؤسسة تحدي الألفية النظر في وضع تونس من جديد، حيث تمثل أداة قوية لدعم النمو الاقتصادي على نطاق واسع. حتى العام ٢٠١٦، كانت تونس غير مؤهلة لعقد اتفاق مع المؤسسة المذكورة، على الرغم من أن وضعها الاقتصادي يستمر في التراجع.

ينبغي متابعة أو تطوير عقود الخدمة والتوريد العسكرية الأجنبية الخاصة بالسفن العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) مع تونس، في مجالات العمليات البحرية والخدمة والمعدات. ويمكن أن يشمل ذلك تطوير أعمال الإصلاح في الأحواض الجافة لرسو السفن وإعادة التزود بالمواد الغذائية والمنتجات النفطية. وهذه يمكن أن تشكل فرصة كبيرة لإيجاد فرص العمل. كما يمكن الاهتمام بالشركات الصغيرة، بما في ذلك التدريب في هذا المجال الجديد.

آلية لتنسيق المساعدات الدولية

توفّر الاجتماعات الدولية التي ستعقد في العام ٢٠١٦، بما فيها مؤتمر قمة في اليابان في أيار/مايو، (G7) مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى واجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أيلول/سبتمبر، والمؤتمر التونسي الدولي للاستثمار الذي يُتوقع أن يُعقد في الخريف، منابر مثالية لإعادة إطلاق التزام المجتمع الدولي السياسي والاقتصادي بتونس. لكن بالفدر نفسه من الأهمية، لا بدّ من أن تقدّم تونس ضمانات واقعية وعملية إلى شركائها الدوليين والمستثمرين، تتجسّد في اعتماد البلاد وقيادتها آلية جديدة لتنسيق المساعدات.

واستجابةً إلى استعداد المجتمع الدولي لزيادة وتكثيف دعمه لها، يجب على للاستفادة بصورة "G7 + تونس أن تقابل ذلك بقيادة وتمكين "آلية تنسيق فعّالة من الالتزامات الدولية وتحويلها إلى قنوات عملية من قبل جميع الأطراف. ويمكن للآلية الجديدة لتنسيق المساعدات وتقديم التقارير، أن

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

تضم نخبة موظفي دائرة أمانة لتكون بمثابة مركز لتبادل المعلومات بين الوزارات التونسية وبين الدول المانحة، وتنخرط مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء، على أن يرأسها أمين عام تونسي . وتشمل مهام الأمانة عقد اجتماعات في تونس، وإصدار تقارير منتظمة عن التقدّم الذي يتم إحرازه في مجال الإصلاح والالتزامات الخاصة بالمساعدات (على سبيل المثال، تقييم هذه الخطوات من ناحية انعقادها في الموعد المحدّد أو ب تأخّر عن الموعد أو عدم بدئها)، وتقديم المشورة والدعم إلى الجهات الحكومية التونسية التي تشارك في تنفيذ الاتفاقات . يمكن لهذه الأمانة، إضافةً إلى إصدار تقارير عامة، المساعدة في جعل الجهود الرامية إلى تنسيق المساعدات الاقتصادية أكثر فاعلية من السابق . سوف تشكّل الآلية المقترحة ابتكاراً هاماً . فمن شأنها أن تعزّز المساءلة المتبادلة بين الحكومة التونسية وبين شركائها الدوليين . ومن شأنها أيضاً أن تسمح لممثلي الجهات المانحة والحكومة التونسية أن يشاروا بوضوح إلى مصادر الإحباط، وأن يسجّل كلُّ منهم إجابات الآخر، وأن يستع رضوا الوضع في الاجتماع التالي.

ليس من الضروري أن تتفادى آلية التنسيق المتطلبات القانونية للعديد من الجهات المانحة الفردية لمتابعة أجزائها على النحو المطلوب من جانب هيئاتها التشريعية . لكن بوصف تلك الآلية أداة لتبادل المعلومات والمحاسبة، فإن من شأنها أن تعالج العديد من أوجه القصور في الجهود السابقة، من خلال إيجاد قدر أكبر من الوضوح لجميع الأطراف، وتجنّب الازدواجية في الجهود، ومطابقة الأولويات التونسية مع نقاط القوة لدى كل جهة مانحة . ينبغي أن يركز إطار الشراكة على مجموعة محدودة ومرتبة حسب أهميتها من القضايا الاقتصادية والاجتماعية وقضايا الحوكمة، مع ترك قضية المساعدة الأمنية في الوقت الراهن في عهدة الحالية (G7+3) عملية.

تبدو مفاتيح آلية تنسيق المساعدات باستثناء القطاع الأمني واضحة:

قيادة والتزام تونسيان

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

منتدى تشارك فيه الأحزاب التونسية والدولية الرئيسية وتتبادل المعلومات بلورة مجالات الجهد ذات الأولوية.

إصدار تقارير منتظمة حول التقدم الذي تم إحرازه لتوفير قدر أكبر من المساءلة والشفافية، بالنسبة إلى حكومة تونس والشركاء الدوليين والبرلمان والمجتمع المدني التونسي وجماعات المصالح والجمهور على حد سواء علاوة على ذلك، من شأن وجود آلية لتنسيق المساعدات أن يوفر فرصة لكيانات القطاع الخاص كي تربط خططها والتزاماتها بالمعايير الحكومية، عبر القيام بدور المستودع لالتزامات الحكومة ونشر التقارير، الأمر الذي سيحفز أكثر على تنفيذها.

تنشيط التواصل والحوار مع المواطنين

على الرغم من الاعتراف واسع النطاق بأنه ستكون ثمة حاجة لإصلاحات بعيدة المدى في السنوات المقبلة، يتواصل عمل الحكومة التونسية في ظل الجدل العام. كما أن إدراك احتمال أن تثير النصوص الإصلاحية غضباً، وربما اضطرابات عمالية، يبطئ العملية التشريعية التي تستهلك الكثير من الوقت.

إن طرح مشروع قانون بشأن المصالحة الاقتصادية في خريف العام ٢٠١٥، يسلط الضوء على أوجه القصور في العملية التشريعية، في ظل غياب المشاركة العامة والحوار. وقد أعدّ المشروع وسط تكهنات كبيرة، وقوبل بمزيج من الفرع والغضب في بعض الأوساط، عندما تم تصوّر أنه يوفر شكلاً من أشكال العفو عن الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم مالية في ظل النظام السابق. أجبرت المظاهرات والغضب الذي تلا ذلك الحكومة على التراجع عن مشروع القانون، على الرغم من أن أحكامه الهامة تهدف إلى إعادة دمج أموال الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. وقد تعهّدت الحكومة بإعادة النظر في القانون وطرحه من جديد.

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

بدلاً من تكرار هذا الإجراء مع تشريعات إصلاحية أخرى مُنتظرة، يجب على الحكومة النظر في التعاون مع أعضاء البرلمان وجماعات المجتمع المدني لتنظيم مننديات عامة شاملة ولقاءات مفتوحة، لمناقشة مضمون مشاريع القوانين، والاستماع إلى هموم المواطنين وأخذها في الاعتبار بصورة هادفة.

على نحو لافت، وعلى النقيض من المناقشات الصاخبة في سنوات صياغة الدستور الأخيرة، كثيراً ما جرى إجهاض محاولات تشجيع الحوار بين أنصار الأحزاب السياسية ومختلف منظمات المجتمع المدني بفعل الصدمات المتوقعة، وتزايد حدة الانفعالات، والشعور بالإحباط تجاه نتائج الحوارات السابقة. وشكا نشطاء المجتمع المدني من جلسات التشاور الرسمية التي لم يقبل فيها ممثلو الحكومة أي ملاحظات. وبسبب الخلافات السياسية، غالباً ماتم تهميش قضايا الجندر على الرغم من أهميتها المركزي.

مع ذلك، ومنذ كانون الثاني /يناير ٢٠١١، أظهر أفراد المجتمع المدني التونسي (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية)، والدوائر الثقافية، ورجال الأعمال المدنيون الشباب، والمتخصصون في تكنولوجيا المعلومات قدرة ملحوظة على تعزيز المناقشات وطرح المقترحات، وإبداء الإبداع في تشكيل مستقبل المجتمع. وتمثل هذه القدرة ميزة غير عادية لتونس، وينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار. ويمكن توقع أن تتمخض عملية الحوار والتواصل الشاملة مع الجمهور الذي يوفر مساهمة في صنع السياسات العامة، عن نتيجتين إيجابيتين بالغتي الأهمية تفوقان التكاليف كثيراً من حيث الوقت والجهد: فالحوار سيقفل من القلق العام أثناء عملية صياغة القوانين، وسيعزز آفاق تنفيذ القوانين بعد أن يتم إقرارها. وفي نهاية المطاف، يمكن لعملية ربط الحوارات الشاملة بالنتائج في فحوى الإصلاحات والتحسينات التي تتم في المجتمعات المحلية، خصوصاً في المناطق المهمشة، أن تساعد في استعادة الثقة بين الناس والدولة. ٣١ ويضطلع المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني الدولية

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

بدور هام في مواصلة تعزيز قطاع المجتمع المدني في تونس، مأيسهم في تمكين تلك الأطراف في النظام التونسي.

إطار ٣. الإشراف الحقيقي للمواطنين

على مدى سنوات، كان قطاع تكنولوجيا المعلومات واحداً من أسرع الأنشطة الاقتصادية تطوراً في تونس، عبر أساليب مبتكرة مثل الحاضنات والمسرّعات ومساحات العمل المشترك. وقد برز الآن اتجاه جديد، حيث يقوم المطوّرون الصغار بمبادرات متعدّدة قائمة بذاتها وينتجون، على سبيل المثال، تطبيقات للهواتف الذكية يحظى بعضها بتقدير دولي. وقد مكّنت الاستجابات الخلاقة من جانب الحكومة مع مثل هذه التطبيقات، من إيجاد أسواق متخصصة على الإنترنت، وتوفير الدخل لمواطنين لم يؤسسوا مشروعاً تجارياً بصورة رسمية.

وفي مجال التعليم، يمكن لمشاريع قيد الدراسة، مثل فكرة "جهاز لُوحيّ لكل طفل في المدارس الابتدائية"، أن تكون وسيلة لإدماج الأجيال المُقبلة في تونس في العصر الرقمي سريع التطور منذ مرحلة مبكرة من حياتهم، شرط أن يتم إعداد الخطة بعناية وأن تُنظّم على نحو مناسب.

الوسائل الرقمية هذه استُخدمت لتوجيه المواطنين نحو ممارسة المسؤولية "السياسية": فقد تم إنشاء منصات مثل "الحكومة المفتوحة" بغية تعزيز مشاركة (Bawsala) و"البوصلة (OpenGovTN) المواطنين في عمليات الحكومة الإيجابية، واستقطبت مشاركة قوية من الجمهور.

أصبحت المشاريع الاجتماعية عاملاً رئيساً في البيئة الجديدة المفتوحة في تونس، حيث تزدهر مبادرات المواطنين في بيئة تكنولوجيا المعلومات الإبداعية. وقد حصل بعض هذه المبادرات على درجات امتياز دولية، مثل (Youth Decides) "منظمة الشباب يقرّر".

يشكّل الحفاظ على البيئة تحدياً كبيراً بالنسبة إلى تونس، خاصة في الأوقات التي قد تجعل الإصلاحات الاقتصادية وقيود الميزانية من هذا

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

القطاع الاهتمام الثانوي للسلطات الوطنية والمحلية . وينبغي إيلاء اهتمام دقيق لمبادرات المواطنين التي ظهرت نتيجة العمل التطوعي أو، في بعض الحالات، نتيجة رعاية الشركات . ويمكن لأنشطة ج مع النفايات وإعادة التدوير الانتقائية أن تؤدي إلى تعبئة المواطنين، وتشكيل وعي تعليمي، وتأمين دخل شخصي . الشيء نفسه يمكن أن يُقال عن زراعة الأشجار، والتي يمكن أيضاً أن تدرّ دخلاً وتنعش الأراضي القاحلة .

يجب الحفاظ على واحد من أهم إنجازات الثورة، والتمثّل في القدرة على صياغة توافق في الآراء أو حلول وسط بطريقة جامعة، وتوسيعها على شكل برنامج دائم للحكومة والمجتمع المدني . ويمكن للمجلس الوطني للحكومة والتنمية المستدامة والأجيال المُقبلة المقترح، والذي يتم إعداده حالياً، أن يقطع شوطاً طويلاً في تلبية هذه الاحتياجات . ومن خلال هذا المجلس، يمكن للهيئات الحكومية وأعضاء البرلمان والأحزاب السياسية ومنظمات رجال الأعمال والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والدوائر الثقافية أن تثير وتناقش القضايا المحلية والوطنية الهامة . ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن يكون المجلس مصمماً بطريقة لا تسمح بتكرار المبارزات السياسية في البرلمان ولا النهج الفوقي للدولة البوليسية السابقة.

إن أهم القضايا المطروحة لتنشيط النقاشات العامة هي الأكثر حساسية . ويجب على الحكومة أن تتعاون مع المجتمع المدني لإطلاق حوارات عامة بشأن قضايا من بينها مكافحة الإرهاب والتطرف، وإصلاح القطاع الأمني ومستقبل الاقتصاد ومستقبل الحكم اللامركزي . وينبغي أن تقترن هذه المناقشات بقدر أكبر من المساعدة الفنيّة الدولية للأحزاب السياسية التونسية والحكومة، للمساهمة في تحويل الأهداف إلى حلول تتعلّق بالسياسات العامة.

ثمّة مجموعة من المبادرات يمكن أن تحفّز إشراك المواطنين والحوار والتواصل:

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

ينبغي إطلاق عددٍ من المشاريع المُختارة بعناية لإحراز تقدّم ملموس في المناطق ولدى الشرائح السكانية الأقل حظاً . من الأمثلة على ذلك : تعريف أطفال المدارس الابتدائية على برامج تكنولوجيا المعلومات، أو البرامج الوطنية التي تهدف إلى جمع النفايات بصورة انتقائية، أو إعادة التدوير، أو زراعة الأشجار. مثل هذه المشاريع يمكن أن تجسّد فكرة الأمل والتوقّعات الإيجابية لجميع المواطنين، بينما تعالج أحد مطالب المواطنين.

ينبغي وضع برامج للنهوض بالمجتمع المدني والمحلي لتدريب ما يصل إلى ١٠٠٠ من خريجي الجامعات التونسية كل عام لنشرهم في المناطق غير المتطوّرة، للعمل في المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمشاريع التقيّية ومشاريع التنمية الاجتماعية . يتم وضع هؤلاء الخريجين في المؤسسات المحلية والإقليمية ومراكز البحوث ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والخدمات الإرشادية . وينبغي مفاحة الشركاء الأجانب، في القطاع العام والخاص على حدّ سواء، من مجموعة متنوعة من البلدان لتقديم مقترحات للنظر في تأطير هذه الجهود وتقديم الدعم.

إصلاحات مؤسسية وقانونية لتحسين الحوكمة والإدارة العامة

من أهم الإصلاحات التي يمكن تحقيقها بسرعة، والتي تبحثها الحكومة التونسية، زيادة الموارد وهيكل الدعم المتاح للبرلمان . وإذا لم يتم ضم الموظفين الجدد في البرلمان ممن يتمتعون بكفاءات جديدة ليُضافوا إلى من تم استبقاؤهم من البرلمان القديم، ستظل الإجراءات غير الفعّالة والخاصة هي القاعدة. يجب إيلاء اهتمام خاص إلى اختيار هؤلاء الموظفين، وكذلك الاهتمام بالرقابة والإدارة وترتيبات الدعم اللوجستي. علاوةً على ذلك، من دون وجود أجهزة كمبيوتر ونظام متطور لتكنولوجيا المعلومات، ستبقى المناقشات التشريعية والمراجعات تتمحور حول النسخ المطبوعة، ما يؤدي إلى زيادة كبيرة في الوقت اللازم لتعميم واعتماد الصيغ الجديدة من مشاريع القوانين.

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

حدّدت "مذكرة التوجه الاستراتيجي" للحكومة التونسية، التي تم وضعها ما لا يقل 32 للمسات الأخيرة عليها وصدرت في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عن تسعة عشر إصلاحاً قانونياً تهدف إلى تحسين الحوكمة وتبسيط الإدارة، وتشجيع القطاع الخاص كمحرك للنمو، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، والحد من الفساد، وتشجيع الفرص الاقتصادية، وتعزيز الممارسات الديمقراطية فضلاً عن سيادة القانون. وحتى لو عززت الحكومة التونسية الاقتصاد من خلال تدابير طوارئ، ستكون الإصلاحات الإدارية والإصلاحات في القطاع الأمني ضرورية لضمان ألا يكون التقدم الذي يتم إحرازه قصير الأجل. في نهاية المطاف، يكابد الاقتصاد التونسي كثيراً، في وضعه الحالي، من مسألة التماس الربح السريع والإدارة الجامدة، في خضم سعيه إلى إيجاد فرص عمل كافية لتلبية احتياجات المجتمع. وبالمثل، الفشل في تحويل مهمة قوات الشرطة والأمن من قمع المواطن إلى حمايته سيواصل إبقاء القطاع الأمني عرضة للاستغلال من الأطراف الفاسدة ويفاقم التطرف في صفوف السكان. على الرغم من وجود ائتلاف أغلبية لا بأس به في البرلمان منذ شباط/فبراير ٢٠١٥، كانت العملية التشريعية بطيئة، نظراً إلى نقص الموارد البشرية والفنية وكذلك البيئة السياسية والاجتماعية. ونظراً إلى ضيق الوقت والقيود المفروضة على قدرة البرلمان واللجان الوزارية المسؤولة عن صياغة التشريعات، دعا التونسيون من مختلف ألوان الطيف السياسي إلى إعطاء الأولوية للإصلاحات استناداً إلى معيارين أساسيين: القدرة على تحقيق "مكاسب سريعة" في إيجاد فرص العمل أو الرعاية الاجتماعية، وخاصة في المجتمعات المحلية الأكثر تهميشاً؛ وتجنب التكاليف الاجتماعية التي يمكن أن تعجل بحدوث اضطرابات ورفض شعبي. كما ينبغي تحديد الإصلاحات التي تتمتع برصيد جيد بشأن هذه التدابير، وفقاً لتعريف التونسيين، كأولويات على المدى القريب في إطار الشراكة المقترحة.

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

ثمة العديد من القوانين المقترحة التي تتميز بالأهمية بسبب قدرتها على تشجيع الاستثمارات التي تؤدي إلى إيجاد فرص العمل، وأيضاً لأنها تتضمن احتمالات خفيضة نسبياً بأن تتسبب في إحداث أزمة سياسية:

تنظر المنظمات المحلية والأجنبية، العامة والخاصة، إلى الخطة الخمسية الجديدة والتي لاتزال الحكومة التونسية تضع اللمسات النهائية عليها (حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦)، ولم تُعرَض على البرلمان، باعتبارها خريطة طريق من شأنها أن تؤدي إلى اقتصاد تونسي أقوى . وكان مشروع القانون الخاص بالخطة موضوع مشاورات حكومية في آذار /مارس ٢٠١٦، ومن المقرر عرضه على البرلمان في نيسان /أبريل ٢٠١٦. وإذا أقرت الحكومة الخطة بحلول النصف الأول من العام ٢٠١٦، مع وجود مراسيم جاهزة للنشر، فإنها ستقدم بيان نوايا مهماً إلى الشركاء الدوليين الذين يفكرون في إطلاق شراكات جديدة مع تونس.

ستكون إعادة النظر في قانون الاستثمار إشارة إلى أن تونس مفتوحة أمام ممارسة الأنشطة التجارية . وبينما تمت عمليات الاستثمار حتى في غياب قانون مُجدد، فإن العديد من كبار المستثمرين ينتظرونه، وكذلك الحكومات التي يمكنها أن تشاركهم . ويمكن أن تعود الهياكل التنظيمية الجديدة والمبسطة، وحوافز التنمية الإقليمية، وتقليص العقبات الإدارية، بالفائدة ويشير المسؤولون الحكوميون وقادة³³ على الاقتصاد في السنوات المقبلة القطاع الخاص إلى قانون النقد الأجنبي في تونس الذي يعود إلى عقود مضت، والذي يحول دون حصول التونسيين على العملات الأجنبية، باعتباره عائقاً كبيراً أمام الأنشطة الاقتصادية الجديدة.

سوف يستغرق تحديث الجمارك، مثل العديد من الإصلاحات الأخرى، سنوات لتنفيذه بصورة كاملة، حيث شاب الجهود التي بذلتها حكومات عديدة بعد الثورة لسنّ هذه التغييرات قدرٌ كبير من الإحباط . ومع ذلك، تحرّكت الحكومة لتبسيط هيكل التعريفات الجمركية واتباع نظام معلومات جديد يمكن أن يحسّن ويسهّل تطبيق المنافسة العادلة في التجارة عبر الحدود .

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

على الرغم من أنه تم إقرار قانون بشأن الشراكات بين القطاعين العام
إلا أن تنفيذه لا يزال غير³⁴ والخاص في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥،
واضح الملامح . وبالتالي فإن مسألة التوضيح ضرورية، حيث يبحث
المستثمرون عن الترتيبات والضمانات التعاقدية المتعلقة بالضرائب وحقوق
الاستيراد/التصدير والإجراءات الجمركية والتحكيم، وغيرها من العناصر
التي من شأنها أن توفر لهم مستوى الراحة الخالي من المفاجآت الذي
يسعون إليه.

من دون الحصول على الائتمان، صغيراً كان أو كبيراً، ستظل الشركات
الناشئة والمستثمرون المحليون محبطين وفي وضع حرج . فالقانون الذي
أقرّ في آب/أغسطس ٢٠١٥، أعاد رسمة البنوك الكبرى المملوكة للدولة،
على الرغم من أنه لا يزال هناك المزيد من العمل الذي ينبغي القيام به بشأن
وقد حان الوقت للمضي قدماً في³⁵ الشفافية والإصلاحات الهيكلية
الترتيبات الائتمانية التي من شأنها تشجيع الابتكار وإيجاد فرص العمل،
وتنظيم المشاريع . وعليه فإن تناول إصلاح قانون الإفلاس وتوسيع فرص
الحصول على القروض الصغيرة في كل المحافظات التونسية، يمكن أن
يؤمّن أرباحاً فورية.

يتصدّر إصلاح الإدارة العامة قائمة الخطوات العميقة والصعبة اللازمة في
تونس . ومع الإدراك بأن هذا التغيير سوف يستغرق سنوات، إلا أنه ينبغي
وضع الحلول حيثما كان ذلك ممكناً لدفع عجلة الاقتصاد، ودعم تحديث
قطاع الأمن، والوفاء بتعهدات الحكومة . ولبدء العملية، يدرس المخططون
في وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ومواقع أخرى في الحكومة
عدداً من الأفكار في هذا الشأن:

- أطلقت وزارة تكنولوجيا الاتصالات والاقتصاد الرقمي بعض المشاريع
النموذجية التي تجمع بين المدراء من القطاعين العام والخاص لتوفير
التدريب على رأس العمل بهدف رقمنة وتحديث قطاعات عدّة . وهناك
مجال واسع لمزيد من المعرفة والخبرة في أجهزة ومكاتب الحكومة
التونسية، ليس من حيث الدراية الفنيّة وحسب، بل أيضاً من حيث أساليب
الإدارة وأفضل الممارسات التي تركز على النتائج.

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

تسلطّ مذكرة التوجه الاستراتيجي الحكومية الضوء على إمكانية توظيف ودمج الآلاف من الخبراء الخارجيين، وخاصة التونسيين في المهجر، في الجهاز البيروقراطي لتحسين القدرة على الاستجابة والتصدي لشبوع ثقافة النفور من المجازفة. ومن الأمثلة على ذلك، تعيين سفير تونسي في "وادي السليكون" تتمثل مهمته في مساعدة وتقديم مختلف العناصر الفاعلة في "وادي السليكون" إلى المسؤولين التونسيين، والأطراف الفاعلة في القطاع الخاص، فضلاً عن مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الهادفة³⁶ إلى تحفيز الاستثمار والتعاون في تونس.

في آذار/مارس ٢٠١٣، شهدت تونس إنشاء أول هيئة عامة لمتابعة البرامج وفي ظل الحكومات المختلفة، تحوّل دورها من وحدة تقديم³⁷ العمومية خدمات ذات طابع عملي إلى وحدة لتخطيط السياسات وتقييمها. ينبغي تدارس وضع وحدات خدمات في كل وزارة، تتألف من كبار المديرين والموظفين المكلفين خصوصاً بتحديد العقبات البيروقراطية وتحريك المشاريع والبرامج ذات الأولوية بسرعة. يجب أن يكون الهدف من أي جهد تقليص الإجراءات البيروقراطية إلى أدنى حدّ ممكن، وتمكين المدراء العامّين الذين يمكنهم تحريك المشاريع لمواءمة أهداف المستثمرين مع الاحتياجات العامة، وبناء ثقافة جديدة تعزز روح الابتكار والمجازفة.

آلية سريعة لإطلاق عجلة التنمية

ليس من قبيل المبالغة في شيء وصف الوضع الاقتصادي الحالي في تونس بأنه حالة طوارئ وطنية. فالبطالة والبطالة المقنّعة وخراب الجامعات العاطلون عن العمل، والمستثمرون المحليون والأجانب المتحفّظون، وتزايد الإجرام، وتفشي الجريمة في الأنشطة الاقتصادية، وتصاعد العجز في الميزانية، وعجز الحساب الجاري، كل هذه عوامل تساهم في عدم الثقة بين الحكومة والشعب، مايشكّل تهديداً للأمن القومي في حدّ ذاته. ومن المحتمل أن يزداد الوضع سوءاً إذا لم يتم قريباً اتخاذ

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

خطوات للمضي قدماً في المشاريع التي تقلل من حدة التوتر العام وتعزز المؤسسات الرسمية.

لا يمكن لإطار الشراكة التونسي أن ينجح، من دون أن تتبع الحكومة التونسية نهجاً جديداً لتنفيذ البرامج والمشاريع فائقة الأولوية . ففي جميع أنحاء البلاد، أصبحت خدمات النقل والمياه والرعاية الصحية وخدمات تطوير البنية التحتية الأخرى، موضوع مطلب شعبي وحاجة ماسة . وعليه فإن اتباع نهج مُصمَّم بعناية، يجمع بين إجراءات جديدة مبسّطة وطاقم معزز من الموظفين المفوضين، يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات إنجاز المشاريع، ويثبت أن الحكومة تتابع الالتزامات الحيوية حتى النهاية، ويساعد على استعادة ثقة الجمهور، والبدء في تخفيف الضغوط الاجتماعية التي تنشأ رداً على النقص المستمر في الخدمات الأساسية . وسيؤدي ذلك النهج إلى تقبل الناس للإصلاحات، التي غالباً ما تُسفر عن نتائج على مدى فترات زمنية أطول . وقد شاركت الحكومة التونسية في مشاريع تنموية كانت في السابق مجمّدة في منتصف الطريق، وتدرس آلية سريعة للتعجيل بترخيص وإنجاز مشاريع تنموية جديدة في المناطق الأكثر تهميشاً.

أوضح المسؤولون التونسيون ومراقبو منظمات المجتمع المدني أنه يمكن تنفيذ الآلية السريعة الجديدة المقترحة بموجب مرسوم، بل إن البعض يدعو إلى سنّ قانون طوارئ اقتصادي . ويمكن إنشاء لجنة وزارية سريعة، أقرب إلى اجتماع خاص لوزراء محدّدين في الحكومة، لاعتماد المشاريع الجديدة أو القائمة في قطاعات أو مناطق معيّنة، على سبيل المثال، إذا كانت تعود بالنفع على واحدة من المحافظات الأقل نمواً أو المشاريع الشعبية، باعتبارها مؤهلة لاتخاذ إجراءات معجّلة أو تركيز خاص . ويمكن لمرسوم صادر عن رئاسة الوزراء أن ينشئ هيكلًا وجدول مرتّبت ونظام مشتريات ومعايير اختيار الموظفين والتدابير الرقابية في أمانة جديدة متوقّعة، مهمتها دعم اللجنة الوزارية السريعة وتحديد مشاريع البنية التحتية السريعة المؤهلة والإشراف على تنسيقها وتنفيذها . وقد أوصى مسؤولون حاليون وسابقون بتزويد الأمانة العامة بخليط من موظفي

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

الخدمة المدنية الحاليين وخبراء واستشاريين من الخارج يتمتعون بخبرات واسعة، بما في ذلك التخطيط وتمويل وإدارة المشاريع والمشتريات والرقابة. يُمكن لموظفي هذه الأمانة أن يتعاونوا مع لجان المسار السريع التي أنشئت مؤخراً في كل وزارة لتحديد المشاريع الموهلة "الجاهزة للتنفيذ" والمشاريع التي ليست فيها عيوب قانونية أو فنية والإشراف على تنفيذها؛ والعمل على الحدّ من العقبات التي تعترضها، وجعل المزيد من المشاريع جاهزة للتنفيذ، وكذلك الاتصال مع أعضاء البرلمان واللجان البرلمانية ذات الصلة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويمكن للمشاريع المُعتمَدة من لجنة المسار السريع الوزارية أن تخضع إلى إجراءات الشراء المُعجّل، مدعومة بضمان الدفع، ومكافآت الإنجاز على مستوى السلسلة الإدارية، بما في ذلك على مستوى البلديات . ويمكن الحصول على التمويل اللازم لإنشاء هذه الآلية وتوفير التدريب والدعم لها من الشركاء الدوليين . وسيتعيّن على الحكومة التونسية أن تصوغ بعناية إجراءات الاختيار والتوظيف والرقابة والإجراءات الأخرى، من أجل بناء الثقة مع الجمهور وإقامة علاقات بناءة مع الحكومة . ونظراً إلى أن عملية الشراء الحالية غير الفعّالة وغيرها من الإجراءات، توفّر سبلاً واسعة لازدهار الفساد، فإنه يتعيّن أن تحظى الإجراءات المُعجّلة لتنفيذ المشاريع السريعة باهتمام رقابي خاص.

نجاح تنفيذ الآلية السريعة لمشاريع البنية التحتية، يمكن أن يقدّم نموذجاً للآليات السريعة الأخرى اللازمة، بما في ذلك تلك التي تس تهدف صياغة مراسيم التنفيذ فائقة الأولوية، أو توفير التدريب المهني المتعلّق بقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمشاريع الأخرى الهادفة إلى تسريع التنمية وإيجاد فرص عمل في المناطق المهمشة .

كما يمكن لمشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية التي يتم تنفيذه في إطار الآلية السريعة، أن تساهم في مبادرات استراتيجيّة أكبر:

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

يتمثل أحد الاحتمالات في إنشاء مراكز تميز اقتصادي في جميع أنحاء تونس لتعزيز اللامركزية؛ وتوفير التدريب في مجال المهارات المهنية المفيدة القابلة للتحويل؛ وإيجاد آلاف فرص العمل الجديدة . ويُعتبر تنفيذ إصلاحات اقتصادية تشمل الدولة كلها مهمةً شاقّة لديمقراطية وليدة تتعامل مع مخلفات حكم استبدادي . كما أن المشاريع التجريبية والنموذجية على مستوى المحافظة والمديرية، حيث يتم منح المشاركين القدرة على الوصول إلى "نقطة خدمات موحدة "، إذا جاز التعبير، للتفاعل مع المراقبين الحكوميين، فضلاً عن الترتيبات الأمنية وغيرها من أشكال الدعم التي تستهدف الأولويات الاقتصادية المحلية، سوف تجلب المزيد من الكفاءة . علاوةً على ذلك، فإن كل نجاح يولد المزيد من النجاح، ما يبعث على الأمل ويؤدي إلى المنافسة على تحقيق النتائج. ويمكن أن تركز هذه المراكز على عدد من المجالات الاقتصادية، بما فيها الصناعات الزراعية وتكنولوجيا المعلومات والسياحة الطبية والخدمات المالية.

يتمثل الاحتمال الثاني في تحويل الموقع الجغرافي لتونس إلى ميزة، من خلال تهيئة البلاد لأن تكون قاعدة عمليات أساسية لإعادة إعمار ليبيا في المستقبل. ويمكن إنشاء مكتب حكومي لتسهيل مشاركة الشركات التونسية والأجنبية العاملة في تونس في جهود إعادة الإعمار في المستقبل . ومع كل شهر يمرّ، يُنبئ الدمار في ليبيا بتزايد الطلب على إعادة الإعمار في نهاية المطاف. وعليه، توفر تونس بوابة كبيرة لهذا الجهد الذي قد يزيد حجمه عن ١٠ مليارات دولار أميركي . التخطيط لهذا الجهد ينبغي أن يبدأ الآن، من منافذ الدخول (البحر والجو) إلى خدمات الدعم في تونس إلى الطرق والاتصالات والأمن ونقاط مراقبة الحدود وقواعد الدعم المتاخمة للحدود . وتشمل الجوانب الرئيسية لهذا الجهد استثمارات رأسمالية أجنبية، وشراكات بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية والخدمات، وتطوير المناطق الداخلية والحدودية المهملة في تونس.

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

خاتمة

يتطلب نجاح تونس في الأجلين المتوسط والطويل، قدراً أكبر من العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، بقدر ما يتطلب من الفرص الاقتصادية. ولا يزال أمام تونس في العام ٢٠١٦ شوط طويل لتقطعه كي تكون قادرة على انتشار المزيد من الأسر من براثن الفقر، وخلق مئات الآلاف من فرص العمل الجديدة، وغرس أمل وثقة متجددين في نفوس مواطنيها. إذ تواجه البلاد رياحاً م عاكسة كبيرة من عدم الاستقرار في المنطقة ككل. ويقرّ قادتها بالحاجة إلى التصدي لنفاد صبر السكان، وهم مُلمّون تماماً بالتحديات التي تواجههم في ذلك.

مع ذلك، لا يزال التونسيون مصمّمين على أنهم سينجحون في نهاية المطاف في تحقيق الرخاء والحرية والكرامة التي يتوقون إليها. أصحاب الشأن التونسيون وشركاؤهم الدوليون منفتحون على التغيير. ومع أن التحديات التي تواجه تونس خطيرة ومتفاقمة، إلا أنها لا تزال في حدود قدرتها على تجاوزها.

ينبغي على تونس والمجتمع الدولي انتهاز هذه الفرصة. وفي سعيهم إلى مساعدة البلاد، لا ينبغي على الأ جانب أن يأخذوا في الاعتبار حدود ما هو ممكن اليوم من حيث الإصلاح والتنمية وحسب، بل يجب أيضاً أن يتشاركوا بنشاط مع المسؤولين التونسيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتوسيع حدود هذا الممكن. فالدعم الدولي الفعال لتونس يصبّ في مصلحة الشعب التونسي والعالم. وسيكون القادة في الحكومة والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص في حاجة إلى التصرف بعجلة وأناة في آن لكي ينتصروا. وإطار الشراكة الجديد يمكن أن يساعدهم في تحقيق النجاح.

هوامش

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

المعهد الوطني للإحصاء – تونس، "أحدث المؤشرات"، تم تحديث 1
الموقع في ٢٨ آذار/مارس

http://www.ins.nat.tn/indexar.php، ٢٠١٦

² Heba Saleh, "Tunisia: After the Revolution,"
Financial Times, March 10, 2016,
http://www.ft.com/intl/cms/s/0/4f215d9c-d402-11e5-
829b-8564e7528e54.html#axzz43Nu2aPwx.

³ Center for Insights in Survey Research, "Public
Opinion Survey of Tunisians: November 16 –
November 25, 2015," International Republican
Institute, January 13, 2016,
http://www.iri.org/sites/default/files/wysiwyg/tunisia_
poll_nov_2015_public_release_0.pdf.

⁴ ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن الاقتباسات كافة مأخوذة من مقابلات خاصة
أجريت في تونس بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ و آذار/مارس ٢٠١٦.

⁵ World Bank, "Program Information Document
(PID): Appraisal Stage," April 29, 2011, http://www-
wds.worldbank.org/external/default/WDSContentSe
rver/WDSP/IB/2011/05/30/000001843_2011060114
1936/Rendered/PDF/Tunisia0GO0DPL00Stage0PI
D000051211.pdf.

⁶ البنك الدولي، "عرض عام: تونس"، كان التحديث الأخير للصفحة في
٣٠ أيلول/سبتمبر

http://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia
/overview، ٢٠١٥

⁷ Elyes Zammit, "Tunisia Groaning Under Weight of
Unemployment, Al-Monitor, October 2,
2015, http://www.al-

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

monitor.com/pulse/business/2015/09/tunisia-economy-unemployment-women-men-equality-study.html. 8 Organization for Economic Cooperation and Development, Investing in Youth: Tunisia: Strengthening the Employability of Youth During the Transition to a Green Economy” (Paris: OECD Publishing, 2015), <http://dx.doi.org/10.1787/9789264226470-en>.

⁹ “Slim Chaker: 2015 GDP Growth Only 0.2–0.3%,” Tunisia-tn (blog), February 2, 2016, <http://tunisia-tn.com/slim-chaker-2015-gdp-growth-only-0-2-0-3/>.

¹⁰ World Economic Forum, “The Global Gender Gap Report 2015 (Geneva: World Economic Forum, 2015), <http://www3.weforum.org/docs/GGGR2015/cover.pdf>.

وفقاً لأحد التقديرات، تم تعيين أكثر من ١٨٠ وزيراً مختلفاً في ١١ تونس منذ العام ٢٠١١.

¹² أنظر: جورج فهمي وحمزة المؤدّب، "سوق الجهاد: التطرّف في تونس"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تشرين الأول /أكتوبر ٢٠١٥، <http://carnegie-mec.org/2015/10/16/ar-61626/ij6r>

¹³ “Tunisia: 80% of Coastal Hotels Shut Down,” African Manager, December 3, 2015, http://africanmanager.com/site_eng/tunisia-80-of-coastal-hotels-shut-down/?v=7516fd43adaa.

¹⁴ United Nations Working Group on the Use of Mercenaries, “Preliminary Findings by the United

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

Nations Working Group on the Use of Mercenaries on Its Official Visit to Tunisia – 1 to 8 July, 2015,” United Nations Human Rights Office of the High Commissioner,

[http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16219&LangID =E](http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16219&LangID=E). تمت زيارة

Soufan Group, “Foreign Fighters: An Updated Assessment of the Flow of Foreign Fighters Into Syria and Iraq (New York: Soufan Group, December 2015), http://soufangroup.com/wp-content/uploads/2015/12/TSG_ForeignFightersUpdate4.pdf.

¹⁵ Agence France-Presse, “Tunisia Blocks 12,000 From Joining Terror,” Arab News, April 19, 2015, [http://www.arabnews.com/middle-](http://www.arabnews.com/middle-east/news/734496)

east/news/734496. وأيضاً: George Packer, “Exporting Jihad,” New Yorker, March 28, 2016, <http://www.newyorker.com/magazine/2016/03/28/tunisia-and-the-fall-after-the-arab-spring>.

¹⁶ انتصار فقير ودالية غانم- يزبك، "تساؤل الموارد: التحديات المالية وتداعياتها على الاستقرار في الجزائر"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،

شبلط/فبراير ٢٠١٦ <http://carnegie-mec.org/2016/02/11/ar-62784/iu6u17> يُستخدم مصطلح

"آلية" هنا للإشارة إلى مجموعة محدّدة من الممارسات والإجراءات والمؤسسات.

¹⁸ Sebastian Moffett, Nathalie Boschat, and William Horobin, “G-8 Pledges \$40 Billion for ‘Arab

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

Spring,” Wall Street Journal, May 28, 2011, <http://www.wsj.com/articles/SB10001424052702304520804576348792147454956>.

تم تأكيد ذلك في مقابلة خاصة في كانون الثاني /يناير ٢٠١٦. أنظر ¹⁹ أيضاً: رئاسة الحكومة التونسية، "اللقاء الصحافي المشترك لرئيس الجمهورية ورئيس ألمانيا الفدرالية"، فيديو على فايسبوك، ٩:٥٥، ٢٧ نيسان/أبريل

،٢٠١٥ <https://www.facebook.com/Presidence.tn/videos/888782481179810/>

²⁰ Tarek Amara, “World Bank Plans to Lend Tunisia \$5 Bln Over Five Years,” Reuters, March 25, 2016,

<http://af.reuters.com/article/idAFKCN0WR10R>.

²¹ Monica Marks, “Tunisia: Completing the Transition,” in Five Years On: A New European Agenda for North Africa, ed. Anthony Dworkin (London: European Council on Foreign Relations, 2016), http://www.ecfr.eu/page/-/FIVE_YEARS_ON_-_A_NEW_EUROPEAN_AGENDA_FOR_NORTH_AFRICA_-_ECFR-159.pdf.

²² “Dying to Work for the Government,” Economist, January 30, 2016, <http://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21689616-unemployment-undermining-tunisia-s-transition-dying-work-government>.

في جلسة استماع في مجلس نواب الشعب في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٥، أشار أحمد زروق، الكاتب العام للحكومة التونسية، إلى أن عدد الموظفين العموميين

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

في تونس يصل إلى ٦٣٠ ألفاً. والرقم أعلى من نظيره في المغرب (٤٥٠ ألف موظف)، بينما يبلغ عدد سكان تونسي ثلث عدد سكان المغرب. أنظر Adhadhi Nidhal, “Ahmed Zarrouk: Nous avons un nombre de fonctionnaires publics plus élevé qu’au Maroc” [Ahmed Zarrouk: We have more public servants than Morocco], Réalités, May 27, 2015, <http://www.realites.com.tn/2015/05/ahmed-zarrouk-nous-avons-un-nombre-de-fonctionnaires-publics-plus-eleve-quau-maroc/>.

²³ Ministry of Development, Investment, and International Cooperation, “Projet du Nouveau Code d’Investissement” [New investment code project], AHK Tunisia, May 25, 2015, http://tunesien.ahk.de/fileadmin/ahk_tunesien/04_P_R_Service/NL_2015/06_2015/20152705-Code_d_investissement-FR-V0.8.pdf.

²⁴ “Grand Tunis: 10 milliards de dinars de projets bloqués” [Grand Tunis: 10 million dinars of blocked projects], Kapitalis, October 8, 2015, <http://kapitalis.com/tunisie/2015/10/08/grand-tunis-10-milliards-de-dinars-de-projets-bloques/>.

²⁵ Cheima Ben Hmida, “Tunisie: Les 10 mesures d’urgence annoncées par Habib Essid” [Tunisia: 10 emergency measures announced by Habib Essid], Huffington Post Maghreb, January 29, 2016, http://www.huffpostmaghreb.com/2016/01/29/mersu-re-durgences-habib-essid_n_9109014.html?utm_hp_ref=tunisie.

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

مهى يحيى، "آمال معلقة في تونس"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط،²⁶
http://carnegie-mec.org/2016/03/31/ar-63176/iwc2 آذار/مارس ٢٠١٦،

كتبت يحيى مايلي : "الجيل الجديد من التونسيين يسعى إلى العثور على وسائل للتعبير عن نفسه سياسياً، لكنه يناهز بنفسه عن القيام بذلك من خلال أدوات مؤسسية،". بما في ذلك الأحزاب السياسية السائدة وجمعيات المجتمع المدني

²⁷ Bob Rijkers, Antonio Nucifora, and Caroline Freund, "All in the Family, State Capture in Tunisia": Questions and Answers," World Bank, April 3, 2014, <http://www.worldbank.org/en/news/feature/2014/04/03/all-in-the-family-state-capture-in-tunisia-question-and-answers>.

²⁸ Center for Insights in Survey Research, "Public Opinion Survey of Tunisians."

²⁹ البنك الدولي، الثورة غير المكتملة: توفير فرص ووظائف أفضل وثروة أكبر لكل التونسيين (واشنطن العاصمة : البنك الدولي،
٢٠١٤)، http://www.albankaldawli.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/tunisia_report/the_unfinished_revolution_ara_leaflet_online.pdf

³⁰ يزيد صايغ، "معضلات الإصلاح: ضبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، آذار/مارس ٢٠١٦، <http://carnegie-mec.org/2016/03/30/ar-63155/iw7x>

كتب صايغ مايلي : "تبنى قطاع الأمن التونسي خطاباً يرتكز على مكافحة الإرهاب لالتبرير معارضته للإصلاح وإعادة الهيكلة". "وحسب، بل أيضاً لتبرير معارضته لإشراف الحكومة عليه

مهى يحيى، "آمال معلقة في تونس". كتبت يحيى مايلي: "حتاج النخبة السياسية التونسية إلى إعادة بناء وشائج الثقة بين المواطنين والدولة،

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتدعيم مبادئ المساواة والعدالة
"الاجتماعية كما نصّ الدستور

وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، "تقديم الوثيقة التوجيهية³²
لمخطط التنمية ٢٠١٦-٢٠٢٠"، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥،
تقديم-الوثيقة-التوجيهية-لمخطط-<http://cdp.pasctunisie.org/>

التنمي

وزارة المالية، "لمحة عامّة عن الأموال العموميّة"، الجمهورية³³
(التونسية، أنظر)

http://www.finances.gov.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=75&Itemid=258&lang=fr;
وأيضاً: Imen Zine, "Tunisie: 19 réformes prévues par la nouveau Code de l'investissement" [Tunisia : 19 reforms envisaged in the new investment code], L'Economiste Maghrebin, June 8, 2015, <http://www.leconomistemaghrebin.com/2015/06/08/tunisie-19-reformes-prevues-par-le-nouveau-code-dinvestissement/>.

رئاسة الحكومة التونسية، "مشروع قانون عدد ٢٠١٢/٦٩ يتعلق بعقود³⁴
الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، موقع "مرصد مجلس". تمت
زيارة الموقع في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦
<http://www.leconomistemaghrebin.com/2015/06/08/tunisie-19-reformes-prevues-par-le-nouveau-code-dinvestissement/>.

³⁵ Nizar Manek, "Tunisia's Flawed Bank Bailout," Foreign Affairs, October 18, 2015, <https://www.foreignaffairs.com/articles/tunisia/2015-10-18/tunisia-flawed-bank-bailout>.

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

³⁶ “Noômane Fehri fait le bilan de sa visite à la Silicon Valley” [Noômane Fehri sums up his visit to Silicon Valley], Business News (Tunisia), February 25, 2016, <http://www.businessnews.com.tn/impression/534/62707/>.

³⁷ رئاسة الحكومة التونسية، "أمر عدد ١٣٣٣ لسنة ٢٠١٣ مؤرّخ في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣ ويتعلّق بإحداث الهيئة العامة لمتابعة البرامج العمومية"، الصندوق الاستئماني لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة لشمال أفريقيا، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣x<http://www.businessnews.com.tn/impression/534/62707/>.

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.